



تنبؤات كابسارك لأسواق النفط

الربع الثاني لعام 2020م

الملخص

إنّ الإعلان الأخير الصادر عن أوبك وشركائها (أوبك بلس)، إلى جانب مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين -أوبك بلس بلس "++"- الرامي إلى خفض إنتاج النفط، من شأنه أن يساعد على تحقيق الاستقرار في الأسواق خلال الأرباع المقبلة من هذا العام. وقد أخذت أوبك وشركاؤها زمام المبادرة في الانتهاء من الاتفاق القاضي بخفض الإنتاج العالمي بمقدار 9.7 مليون برميل يوميًا بدءًا من الأول من مايو، ثم خفضه بمقدار 7.7 مليون برميل يوميًا في النصف الثاني من عام 2020م، الأمر الذي سيساعد بدوره صناعة النفط على التعافي التدريجي للأسعار. ورغم ذلك فإنّ من المتوقع أن يكون للفترة الطويلة من انخفاضات أسعار النفط المصحوبة بانخفاض الاستثمارات في مجال النفط تأثيرًا سلبي قوي على المنتجين في عام 2021م؛ ذلك لأنّ التخفيضات الحالية لا تعوض بشكل كامل عن مستويات انخفاض الطلب التي شهدناها في شهر أبريل أو تلك المتوقعة للربع الثاني من العام، بيد أنها ستساعد بدرجة كبيرة على تحقيق التوازن في السوق والمضي قدماً، كذلك من المتوقع تراجع الطلب في الربع الثاني من عام 2020م بنحو (14.3) مليون برميل في اليوم. إلا أنّ من المتوقع أن يؤدي تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وآثارها غير المباشرة على كافة أنحاء العالم -بالتزامن مع اتخاذ الدول للتدابير الصارمة لاحتواء هذه الجائحة- إلى انخفاض سنوي في عام 2020م بنحو (7.3) مليون برميل في اليوم، ويعتبر هذا أكبر معدل انخفاض سنوي تم تسجيله حتى الآن. وعند مقارنة تخفيضات الإنتاج المقدر التي تم الاتفاق عليها هذا الشهر مع انخفاض الطلب، نجد أنّ من الآمن الافتراض بأن السوق سيبدأ في إعادة التوازن في الفصول القادمة، ورغم أنّه من المتوقع حدوث عجز كبير في العرض في الربع الرابع من عام 2020م، إلا أنّ ذلك سيستغرق بعض الوقت لموازنة المخزونات العالمية.

نظرًا للوضع الحالي غير المسبوق، فقد تطلبت تنبؤات كابسارك للأسواق النفطية لهذا الربع تدخلات كبيرة من المحليين فيما يتعلق بافتراضاتها، وستكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المراجعات حيث يستجيب سوق النفط لتطورات جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) باستمرار، إلا أنّ ثمة شكوك كبيرة وغير عادية تدور حول هذه التوقعات بالتزامن مع مجموعة واسعة من المسارات المحتملة لكل من العرض والطلب العالميين.

المُلخَص

تشير اتجاهات العرض والطلب إلى أنه سيكون هناك متوسط فائض عالمي في عام 2020م يبلغ (500) ألف برميل في اليوم. ورغم ذلك فإننا نتوقع لهذا الربع فائضاً قدره (7) مليون برميل في اليوم، مما يشير إلى تحديات حقيقية لتخصيص الأرصدة والمخزونات وكذلك لمنتجاتها، وحدث عجز في عام 2021م قدره (3.9) مليون برميل في اليوم. وتفترض توقعات الأرصدة الحالية لعام 2021م أن أعضاء أوبك وشركاءها سيستمرون في عمليات خفض الإنتاج المعلنة طوال عام 2021م. ورغم ذلك -واستناداً إلى الاختلالات المتوقعة في عام 2021م- فإنّ العجز المقدر يشير إلى أن أعضاء أوبك وشركاءها قد يخفون من تخفيضاتهم في أوائل عام 2021م لمواجهة عمليات السحب الكبيرة المستمرة من المخزون، مما سيوصله إلى مستويات مرضية. ونتيجة لذلك فإنّه من المتوقع أن تتقلص أرصدة النفط بدرجة كبيرة بحلول الربع الأول من عام 2021م، على الرغم من أنّه يتوقع أن تدور المخزونات الحقيقية حول متوسط الخمس سنوات.

كما أنّه من المتوقع في ظل هذه الافتراضات أن تبقى مستويات المخزونات المستهدفة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2020م راکدة عند (4553) مليون برميل في اليوم، وأن تزداد في عام 2021م بمقدار (26) مليون برميل في اليوم. كذلك من المتوقع أن تصل مستويات المخزونات الفعلية في عام 2020م إلى (4810) مليون برميل في اليوم، وأن تنخفض في عام 2021م بمقدار (491) مليون برميل في اليوم، وأن تظل دون المستويات المستهدفة مما سيخلق بيئة مواتية للارتفاع التدريجي للأسعار.

• من المتوقع أن يتراجع إجمالي الطلب العالمي على النفط في عام 2020م بمقدار (7.3) مليون برميل في اليوم، ثم يعود لينتعش في عام 2021م بمقدار (5.6) مليون برميل في اليوم، ليعود مجدداً إلى مستوياته في عام 2019م خلال الربع الأول من عام 2022م. وتعزى هذه الانخفاضات إلى التدابير المتخذة للتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وأعمق موجة ركود عالمي شهدتها حقبة ما بعد الحرب. كما أنّ من المتوقع أن يستقر الانتعاش الاقتصادي للعديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك في الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، في حين يتوقع أن تقود آسيا والمنطقة الأوروبية الآسيوية (أوراسيا) انتعاش الطلب في عام 2021م.

• من المتوقع أيضاً حدوث انخفاض في إجمالي المعروض العالمي من النفط طوال عامي 2020 و2021م، مع افتراض أن أعضاء أوبك وشركاءها ملتزمون بتخفيضاتهم لهذا العام. وقد يتم تخفيف هذه التخفيضات بشكل طفيف في عام 2021م. ورغم ذلك فإنّ التأثير على الإنتاج سيستمر عالمياً بسبب انخفاض الأسعار وإيقاف الإنتاج، وسيكون هذا التأثير أكثر وضوحاً في عام 2021م بالنسبة للعديد من الدول خارج أوبك.

1. من المتوقع انخفاض إجمالي إنتاج السوائل العالمية في عام 2020م بمقدار (7.3) مليون برميل في اليوم، وأن تعود للانتعاش في عام 2021م بمقدار (1.2) مليون برميل في اليوم.

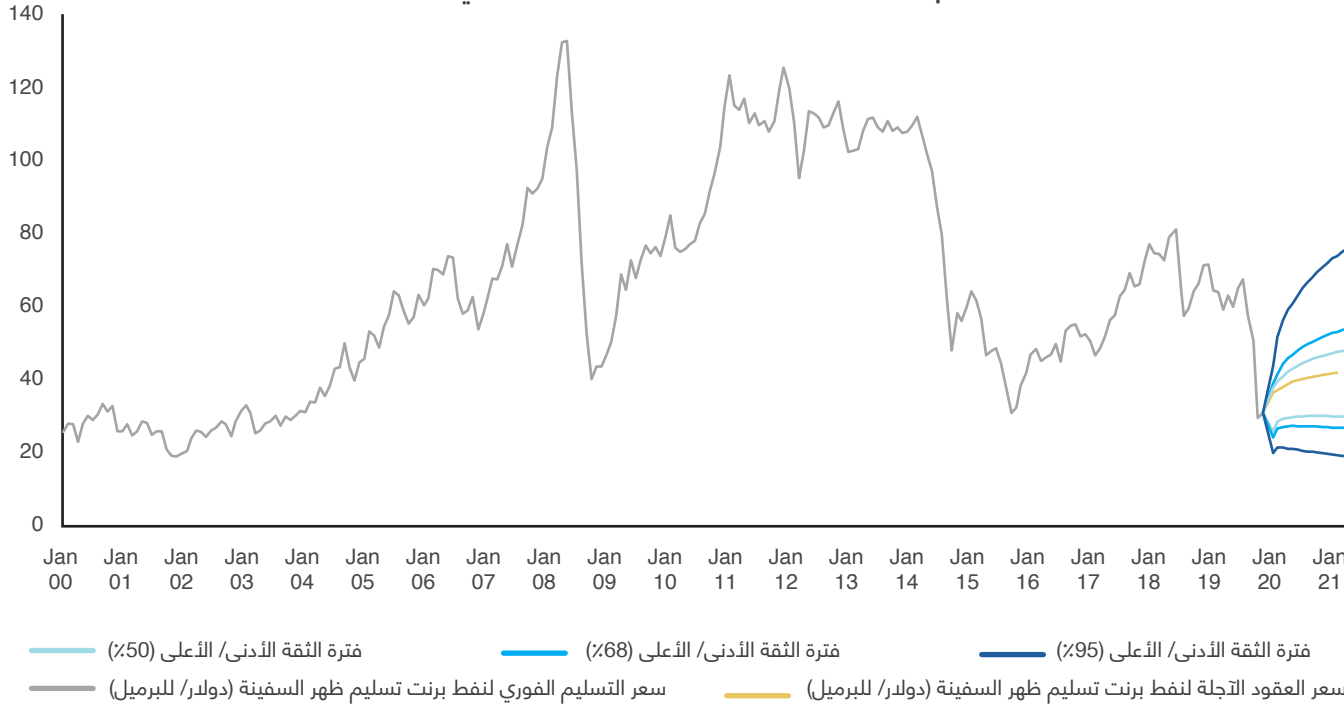
2. من المتوقع انخفاض إنتاج الصخر الزيتي في عام 2020م بمقدار (1.56) مليون برميل في اليوم، وبمعدل (300) ألف برميل يومياً في 2021م.

	2019	2020	Δ	2021	Δ
الطلب	99.9	92.7	- 7.26	98.3	5.61
العرض	100.5	93.2	- 7.33	94.4	1.20
Δ	0.589	0.521		-3.9	

ملاحظة: هناك مخاطر سلبية كبيرة على الأسعار في المدى القريب، في حين أن الطلب لا يزال في حالة تراجع مستمر، وسيستغرق تعزيز تخفيضات الإمدادات بعض الوقت ليتحقق، وسيكون لدى السوق فائض كبير في العرض. أما إذا تضررت قيود التخزين فإنّ هناك احتمال لتراجع الأسعار، مما قد يرغم الإنتاج الحالي على مزيد من الإغلاق.

ملخص (الأسعار)

سعر نفط خام برنت وفترات الثقة 50% و68% و95% (دولار أمريكي/ للبرميل)



المصدر: حسابات كابسارك بناءً على بيانات (NYMEX) ومجموعة (CME وFINCAD)، أبريل عام 2020م.

US\$/b	Q2 2020	Q3 2020	Q4 2020	Q1 2021	Q2 2021	Q3 2021	Q4 2021	Q1 2022
Futures	\$28	\$36	39	\$40	\$41	\$42	\$42	\$43
50% CI	\$25 - \$30	\$29 - \$40	\$30 - \$44	\$30 - \$45	\$30 - \$47	\$30 - \$48	\$31 - \$49	\$31 - \$51
68% CI	\$25 - \$32	\$27 - \$43	\$27 - \$48	\$27 - \$50	\$26 - \$52	\$26 - \$53	\$26 - \$55	\$25 - \$60
95% CI	\$22 - \$35	\$21 - \$56	\$21 - \$63	\$20 - \$68	\$19 - \$72	\$19 - \$75	\$18 - \$80	\$17 - \$88

Note: CI = confidence interval

استخلصت فترات الثقة من الأسعار السائدة في سوق الخيارات ومنحنى العقود الآجلة التي تمثل وجهات نظر مجموعة كبيرة من المتعاملين في السوق مثل المضاربين، والمنتجين، ومصافي التكرير، وشركات الطيران، وخلافها.

يتوقع السوق في الوقت الراهن عمليات تأجيل كثيفة للتسليم، إلا أننا نقدر أيضاً الارتفاع التدريجي للأسعار المدعومة في النصف الثاني من عام 2020م، فيما يعتبر الطلب أكبر متغير حتى الآن. أما بالنسبة لعامي 2020م و2021م، فإن مدى العمق ومدة الانكماش الاقتصادي إضافة لتدابير السياسة العامة لإدارة الانتشار ستؤدي إلى تقليص تأثير تخفيضات الإمدادات على أسعار النفط.

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في عامي 2020م و2021م

المالية، وثقة المستثمرين، بالتزامن مع الحزم التحفيزية المصممة خصيصًا لتعزيز الطلب على النفط الخام وزيادة أسعاره طوال فترة التوقعات. فيما يظل العثور على لقاح لفيروس كورونا المستجد قابل للتطبيق، أو رجوع المواطنين إلى مزاولة أعمالهم في وقت أبكر هو العامل الأكثر أهمية وراء انتعاش الطلب. ويجب -في الواقع- أن يكون التركيز منصبًا بعد جائحة كورونا (COVID-19) على انتعاش جميع الدول، بما فيها العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث يقدر أن انتعاشها قد يكون أبطأ وتيرة من انتعاش العديد من الدول النامية.

تعتبر توقعات العرض والطلب الخاصة بتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بمثابة متوسط لكل فترة، ولا تأخذ في اعتبارها التقلبات قصيرة الأجل. وبطبيعة الحال ستبقى التغيرات الفعلية للعرض والطلب متقلبة على ضوء الاستجابات لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) ومدتها، وقد تشمل التحديات الأخرى تخفيضات غير متوقعة في الإمدادات النفطية، وامتثال أوبك وشركاؤها، والاضطرابات في الدول النامية من بين دول أخرى.

يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2020م بنسبة 3%، مقارنة بالنمو في عام 2019م البالغ 2.9%. ويتوقع الصندوق كذلك أن تشهد غالبية الدول -أكثر من 170 دولة- نموًا سلبيًا في الدخل الفردي في عام 2020م.

سيواجه النظام المصرفي المزيد من الضغوط حتى يتم توزيع الحزم التحفيزية، وإذا اقترن ذلك بأسعار الفائدة السلبية الطويلة أو المنخفضة على المدى القصير في العديد من دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فسيظل خطر الانكماش وارتفاع معدلات البطالة ماثلاً.

قد تتضاءل التوترات الجيوسياسية خلال هذه الفترة؛ حيث تواجه العديد من الدول تحديات داخلية، ورغم ذلك فإن الخلافات لا تزال قائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وباكستان والهند، إلى جانب إضعاف تضامن الاتحاد الأوروبي (EU)، والنمو البطيء لأمريكا اللاتينية، والاستفزات التركية. فضلًا عن أنّ العديد من القضايا الأخرى قد تظهر أيضًا جراء الوضع الاقتصادي العالمي المتردي.

يمكن أن يساعد التقدم الإضافي المحرز في تسوية الحرب التجارية الناشئة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى جانب القرارات الدولية الأخرى المتعلقة بالتجارة، والجغرافيا السياسية، والملكية الفكرية، وزيادة معنويات السوق

لم يشهد العالم قط في تاريخ أسواق النفط صدمات تعرض لها العرض والطلب معاً إلى الدرجة التي نشهدها الآن، وينبغي للاجتماع الأخير لمجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (أوبك بلس بلس) أن يساعد في نهاية المطاف على إعادة استقرار هذه الأسواق مجددًا. وقد تم في إطار التعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وضع ما يقدر بثلاثة مليار شخص قيد الحجر الصحي، وتراجع الطلب على النفط بسبب الانخفاض العام في النشاط الاقتصادي العالمي والتدابير المحددة الهادفة إلى الحد من حركة النقل (بما فيها النقل الجوي والبري). كما تشير المدة التي تستغرقها الإجراءات العالمية لتسوية منحنى انتشار الفيروس إلى الركود الذي من المتوقع أن يتجاوز عام 2020م بأكمله، وربما يجادل البعض بأن معظم الأصول لم يتم احتراقها وأنه ينبغي أن يكون هنالك انتعاش قوي للطلب بعد مرور الأزمة، غير أنّ من الحكمة أيضًا تسليط الضوء على عدد الوظائف المفقودة بسبب هذه الجائحة العالمية، وتبعًا لذلك فإنّ من المحتمل أن تكون مستويات البطالة في بعض الدول قد تجاوزت مستويات الأزمة المالية السابقة التي شهدها العالم (2007-2008م) التي استغرقت عملية التعافي منها أكثر من عامين. وقد أعلن متحدث باسم صندوق النقد الدولي في التاسع من شهر أبريل أن العالم يشهد "أسوأ تداعيات اقتصادية منذ حقبة الكساد الكبير"، ورغم ذلك فإنّ الجزء الأصعب لهذه الفترة يتمثل في أن عمق ومدة هذا الوضع لا يزالان في علم الغيب.

القضايا الرئيسية لأسواق النفط في عامي 2020 و2021م

أما بالنسبة لجانب العرض، فقد بدأ إنتاج الصخر الزيتي الأمريكي بالفعل في الاستجابة لتراجع الأسعار، وتواجه صناعة الصخر الزيتي انخفاضاً كبيراً في عمليات الحفر وزيادة في حالات الإفلاس. وعلى الرغم من انخفاض تكاليف إنتاج منتجي الصخر الزيتي بسبب تراجع أسعار النفط، إلا أن النفقات الرأسمالية الأمريكية تشير إلى أن نسبة (40%-30%) فقط من شركات الصخر الزيتي الحالية ستكون قادرة على تحمل بيئة مستدامة من الأسعار المنخفضة. بينما يشعر العديد من المراقبين أن قدرة الصناعة على تحقيق المزيد من التخفيضات في تكلفة الإنتاج وتحسين الإنتاجية محدودة، لذا فإننا لا نتوقع انتعاشاً في الإنتاج حتى أواخر عام 2022م. في حين أن تخفيضات مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (أوبك بلس بلس) المعلنة في يوم 12 أبريل، ربما تكون غير كافية لعودة الأسعار إلى مستوياتها في شهر يناير، إلا أنها ستوفر شريان حياة للعديد من منتجي الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية، مما سيؤدي إلى استمرار إنتاج الصخر الزيتي في أمريكا الشمالية، وإن كان ذلك بمعدلات منخفضة. وعلى الرغم من أنّ عام 2020م كان يتوقع أن يشهد زيادة في إنتاج النفط التقليدي في كل من البرازيل، والنرويج، والأرجنتين، وغيانا من بين دول أخرى، فإنّ من المتوقع أن تقلل البيئة الحالية للأسعار من نمو إنتاجية هذه الدول.

كما أن من المتوقع أيضاً أن تشارك دول مثل النرويج والبرازيل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات التخفيضات العالمية، ويمكن اعتبار هذه التخفيضات

إما كجزء من اتفاقية مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (أوبك بلس بلس)، أو اعتبارها انخفاضات طبيعية بسبب تساؤل الاستثمارات في النفط وانخفاض الأسعار. غير أنّ شركة بتروبراس قد أعلنت في الواقع عن قطع (200) ألف برميل في اليوم قبل انعقاد اجتماع أوبك، بينما خفضت النرويج إنتاجها تخفيضاً غير مسبوق في بعض المناسبات بسبب انخفاض الأسعار، وستتخلص الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر منتجيها غير الأكفاء بسبب تدهور اقتصادها، بينما تنظر لجنة السكك الحديدية في تكساس في خفض محتمل بنسبة 20% لمنتجها. ورغم ذلك فإنّ الأمر الأكثر إثارة للدهشة لا يتمثل فيما هو متوقع أن يحدث في عام 2020م، حيث تم تحديد ذلك بالفعل إلى حد ما، وإنما ما نفترضه لعام 2021م؛ حيث ستشهد غالبية الدول المنتجة للنفط خلال عام 2021م انخفاضاً في إنتاجها من جراء بيئة الأسعار المنخفضة، وقد بدأت تخفيضات الاستثمارات التي تم تنفيذها الآن في التأثير على العرض الآجل، وقد يؤدي انخفاض المعروض من دول خارج أوبك -إلى جانب استعادة الطلب- إلى خلق مساحة لأعضاء أوبك وشركائها لتخفيف تخفيضات الإنتاج المعلنة في وقت أقرب مما هو مخطط له حالياً.

على الرغم من مخاطر الأسعار الصاعدة، فإنّ مستويات المخزونات القوية حالياً ستستمر طوال عام 2020م، ويجب أن تُخفف من أيّ صدمات إمدادات قصيرة الأجل، وستؤدي إلى تحركات تدريجية في الأسعار مع تقلبات أقلّ حدة. ويمكن على المدى القريب أن تشهد الأسعار ضغطاً هبوطياً

إضافياً إذا وصلت المخزونات العالمية إلى سعة امتلائها، مما سيرغم الأسعار على الهبوط وتوقف الإنتاج الحالي.

ومن ناحية أخرى تشير الأرصدة المتوقعة إلى أن مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (أوبك بلس بلس) قد تفكر في تعديل تخفيضاتها بحلول الربع الرابع من عام 2020م. ورغم ذلك فإن رصيدنا الحالي مبني على افتراض استمرار التخفيضات المعلنة، وأن هذه الجائحة سينتهي تدريجياً. غير أن كلاهما يخضعان لمخرجات اجتماعات مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء (أوبك بلس بلس) القادمة المزمع انعقادها في شهر يونيو.

يبدو كما لو أن الصناعة البحرية تتأثر إلى حد أقل بالتعطل المصاحب لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) بالنسبة للصناعات الأخرى؛ بسبب الحاجة العالمية للحفاظ على سلاسل التوريد القوية، وقد علق بعض الدول -بما فيها المملكة المتحدة والدول الموجودة في قارة آسيا- عمليات الفحص التي تجريها على السفن بحثاً عن الوقود المتوافق وتدابير السلامة. ونتيجة لذلك فإنّ من المتوقع أن يتم استهلاك زيت الوقود المحتوي على نسبة عالية من الكبريت (HSFO) بمعدل أعلى من المتوقع، لا سيما أن استخدام أجهزة التنظيف قد أثبتت فعاليتها وجدواها. كما كان الطلب على الديزل -الوقود المستعمل لسلاسل التوريد- بالمثل أقل تأثراً مقارنة بالبنزين ووقود الطائرات، ولا شك أن هذه التشوهات في الطلب على المنتجات المكررة النسبية سيكون لها تأثيرات مقدرة على هوامش التكرير.

العوامل التي تؤثر على الأسعار

- تأثيرات الركود العالمي*1.
- تدابير الحجر الصحي الخاص بجائحة فيروس كورونا (COVID-19) لفترات طويلة.
- عبء تخزين المخزونات العالمي.
- تشديد مالي مطول وديون غير مستدامة.
- إمدادات أقوى من خارج أوبك (الصخر الزيتي والتقليدي).
- انخفاض تكاليف الأصول النفطية العالقة.

- إيجاد حل (لقاح) لفيروس كورونا المستجد (COVID-19).
- زيادة التحفيز المالي والسيولة للأسواق الناشئة.
- انتعاش أسرع لدول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- انتعاش أو نمو أقوى للدول من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المحفزات المستقبلية لارتفاع الأسعار:

- مستوى امتثال مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (أوبك بلس بلس).
- التعافي من فيروس كورونا المستجد (COVID-19) وتدابير التخفيف.
- انتعاش الركود والثقة في الأسواق.
- الإجراءات والسياسات الوطنية والمتعددة الأطراف.
- تراجع عرض تخفيف الاستثمارات (الإغلاق الصخري والبحري في بحر الشمال وخليج المكسيك).

*1 ذكر صندوق النقد الدولي أن هذه الفترة تشهد أسوأ تداعيات اقتصادية نشهدها منذ أزمة الكساد الكبير.

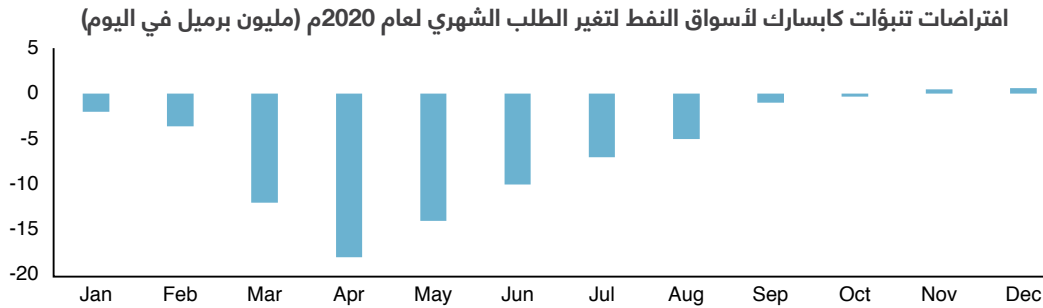
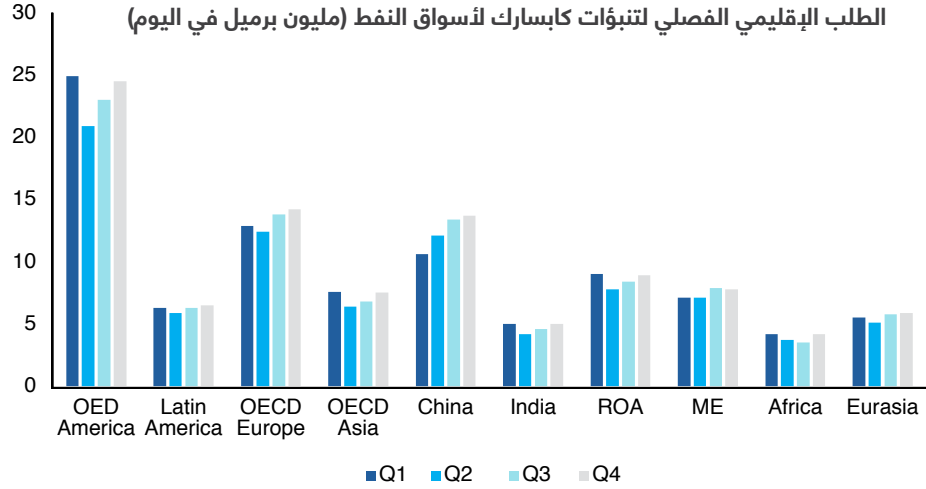
الافتراضات

عادة ما تعتمد توقعات الطلب على الحقائق التاريخية، وتشير الأبناء القادمة من الصين إلى إمكانية احتواء الفيروس في غضون أربعة أشهر، لذلك فإننا نفترض أن الطريقة الفعالة لمعالجة هذا الوضع تتمثل في السماح لكل دولة بفترة سماح تتراوح ما بين أربعة إلى سبعة أشهر اعتبارًا من بدء تفشي المرض، وسيعتمد الفرق في هذا التوقيت على مدى قدرة الحكومات في السيطرة على حالة تفشي المرض فيها ووضع التدابير الصارمة على اقتصاداتها. ومع وضع هذه الافتراضات موضع التنفيذ، فإننا نلاحظ أن التفشي "الحقيقي" للمرض لمعظم الدول بدأ في شهر مارس، باستثناء دول الأمريكيتين الشمالية والجنوبية (التي تمثل حوالي 32% من الطلب العالمي على النفط)، وأفريقيا (التي تمثل 4% من الطلب العالمي على النفط).

إن من الحكمة كذلك الإشارة إلى أن الطلب على البنزين لن يصل إلى حالة توقف تام في جميع الدول المتأثرة، وبدرجة أقل سينخفض استهلاك الديزل المستخدم في النقل، وكذلك وقود الطائرات. غير أنه من المتوقع أن تتأثر الصناعات البحرية بدرجة أقل، حيث سيستمر توزيع البضائع بفضل سلاسل الإمداد القوية. فيما ستظل العديد من الدول النامية الخاضعة للحجر الصحي تطلب معدلات أعلى من غاز البترول المسال لأغراض الطبخ.

من المتوقع كذلك أن يؤثر تفشي هذا الفيروس على الدول بدرجات مختلفة بطريقتين، هما:

- اعتمادًا على المرونة الاقتصادية: فإنّ من المتوقع أن تحافظ الدول ذات الاقتصادات الأكثر مرونة أو سياسات الاحتواء الأكثر قوة على فترات أطول من الحجر الصحي. ورغم ذلك فإنّ الدول التي يعيش فيها عددًا أكبر من المواطنين اعتمادًا على الرواتب الشهرية ستكون ملزمة بتقصير فترات الحجر الصحي، والقبول بمعدلات أعلى من الإصابة بالفيروس.
- اعتمادًا على الموقع الجغرافي: وصلت جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) إلى كل بلد في وقتٍ مختلف عن البلدان الأخرى، لذا فإننا نفترض أنه بحلول الوقت الذي ينتشر فيه هذا الوباء بقوة في أمريكا اللاتينية، فإنّ من المحتمل أن تكون بعض دول جنوب شرق آسيا تشهد نهاية حالات تفشي الوباء فيها.



نتوقع على هذا النحو -وبناءً على الافتراضات التالية- أن نشهد انخفاضًا سنويًا في الطلب العالمي على النفط يتراوح ما بين (5 إلى 10) مليون برميل في اليوم، ونفترض في هذا التحديث أن إجمالي الطلب العالمي من المرجح أن ينخفض في عام 2020م بنحو (7.3) مليون برميل في اليوم. ورغم ذلك فإنّ هذا الرقم يمكن تعديله اعتمادًا على التدابير المتخذة في الربع الثاني وما بعده لمعالجة تفشي جائحة فيروس كورونا (COVID-19) ومدتها، وعمق الركود العالمي.

توقعات الطلب

الاقتصادي إلى (2.01) مليون برميل في اليوم، وبمعدل (3.61) مليون برميل في اليوم بالنسبة للدول غير الأعضاء فيها، في مقابل انتعاش أقوى من الدول النامية والأسواق الناشئة في دول المنظمة.

ومن الملاحظ أن الطلب العالمي في عام 2019م قد شهد نموًا بمقدار (940) ألف برميل في اليوم، بمقدار (1.04) مليون برميل في اليوم لدول خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وانخفاض الطلب من دول الأعضاء في المنظمة بمعدل (100) ألف برميل في اليوم.

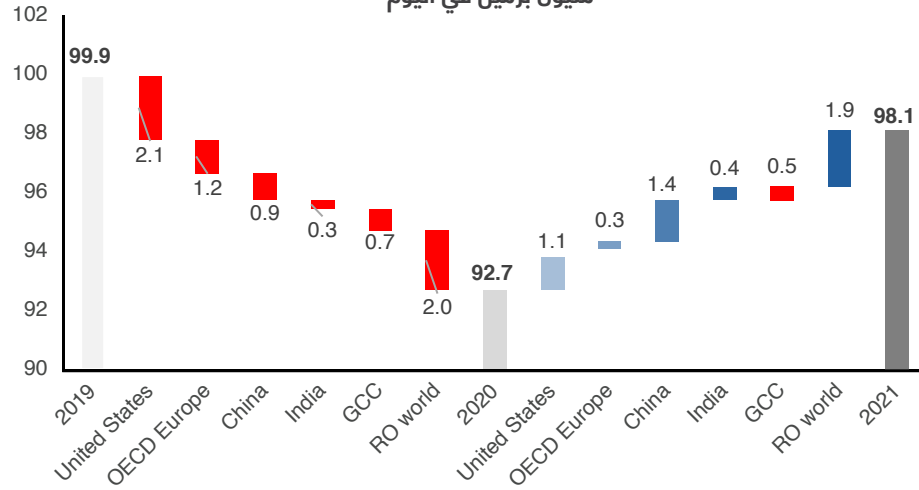
كذلك من المتوقع أن نشهد في عام 2020م انخفاضًا في الطلب على النفط من جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن المتوقع أيضًا انخفاض الطلب من دول المنظمة في الأمريكيتين بمقدار (2.3) مليون برميل في اليوم، وانخفاض طلب دول المنظمة الأوروبية بمقدار (1.16) مليون برميل في اليوم، ورغم ذلك فإن من المتوقع أن يشهد عام 2021م انتعاشًا في طلب دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الأمريكيتين وأن ينمو ذلك بمقدار (1.2) مليون برميل في اليوم، بالتزامن مع أخذ الولايات المتحدة الأمريكية لزام المبادرة عند (1.1) مليون برميل في اليوم. كما أن من المتوقع انتعاش طلب دول المنظمة في أوروبا بمقدار (280) ألف برميل في اليوم، وفي قارتي آسيا وأوقيانوسيا بمقدار (485) ألف برميل في اليوم. وبالتالي فإننا نتوقع انتعاشًا أبطأ للدول الأعضاء في المنظمة، بالتزامن مع استعادة آسيا وأوقيانوسيا لمستواهما في عام 2019م بوتيرة أسرع من غيرهما.

تشير التقديرات إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط في عام 2020م بمقدار (7.26) مليون برميل في اليوم، وانتعاشه في عام 2021م بمعدل (5.61) مليون برميل في اليوم. ويقارن الانخفاض المتوقع في عام 2020م بالزيادة المتوقعة بمقدار (1.23) مليون برميل في اليوم في نسختنا السابقة من هذه التوقعات قبل أن يصبح تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) واضح المعالم، ومن المتوقع كذلك أن نشهد أكبر انخفاض في عام 2020م خلال الربع الثاني منه، بانخفاض يقدر بنحو (14.3) مليون برميل في اليوم بسبب تدابير الحجر الصحي التي اتخذها المجتمع الدولي. فينتوقع أن تشهد قارة آسيا أقوى انخفاض على أساس سنوي قدره (2.4) مليون برميل في اليوم، تليها دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الأمريكيتين بمعدل (2.3) مليون برميل في اليوم، تعقبها دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أوروبا بمعدل (1.16) مليون برميل في اليوم.

ومن المتوقع انخفاض الطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمقدار (4) مليون برميل في اليوم، وهو ما يمثل نسبة 47% من إجمالي الطلب العالمي على النفط، في حين أنّ من المتوقع انخفاض الطلب من الدول غير الأعضاء فيها بمعدل (3.26) مليون برميل في اليوم، أي ما يمثل نسبة 53% من إجمالي الطلب العالمي. كذلك سيكون للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تأثيرًا نسبيًا أكبر على الطلب؛ لأنّ تقدير غالب استهلاك هذه الدول أكثر من تقدير استهلاك الدول غير الأعضاء في المنظمة. من المتوقع تعافي الناتج المحلي الإجمالي وعودته لطبيعته في عام 2021م، والارتفاع التدريجي للأسعار في نهاية عام 2020م أو أوائل عام 2021م، وسيكون ذلك بوتيرة أبطأ من شأنها أن تشجع على ارتفاع الطلب كما نتوقع. وبالتالي فإننا نتوقع في عام 2021م تباطؤ نمو الطلب في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان

توقعات الطلب

نمو الطلب العالمي السنوي على النفط في الفترة (2020-2021م)
"مليون برميل في اليوم"



المصدر: كابسارك، أبريل 2020م.

أيضاً من المتوقع أن يشهد عام 2021م ارتفاعاً لطلب الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في قارة آسيا بمعدل نمو قدره (2.6) مليون برميل في اليوم، مقارنة بانخفاضه بمقدار (1.8) مليون برميل في اليوم عام 2020م. أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية وأوراسيا، فإنّ من المتوقع أن تصل أو تتجاوز قليلاً مستويات عام 2019م بحلول نهاية عام 2021م. ورغم ذلك فإنّ التقديرات تشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تتعافى بشكل تدريجي، ولعل ذلك يرجع إلى أن هذه المنطقة تركز بشدة على دخل الطاقة، فيما تعتبر الأسعار المنخفضة من أقل محركات الطلب نظراً لوجود أموال أقل للاستثمارات في الأدوات الاستهلاكية (السيارات، والمصانع الكيماوية، وغيرها). في حين أن قارة إفريقيا ستتضرر بشدة من جراء هذه الأزمة من الناحية الاقتصادية؛ نظراً لأنّ الأدوات الاستهلاكية الخاصة بها شديدة الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية التي من المتوقع أن يتم تضيق نطاقها. علاوة على ذلك، فإنّ توقعات صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي لهاتين المنطقتين تعكس هذه التغييرات أيضاً، مما يشير إلى وتيرة انتعاش أبطأ في الطلب على النفط.

نمو الطلب

من المتوقع أن تحتفظ الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحصتها البالغة 53% من الطلب العالمي على النفط في عامي (2020 و2021م)، كما ستتحمل نسبة 45% من انخفاضات الطلب في 2020م والتي تمثل نسبة 64% من نمو الطلب على النفط في عام 2021م.

أما على الصعيد الإقليمي، فستواجه الأمريكيتان وآسيا أكبر تقلب في نمو الطلب على النفط بين عامي (2020 و2021م) بسبب الكميات الكبيرة التي تستهلكها هذه القارات، وتليها دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أوروبا والشرق الأوسط.

إن افتراضات الطلب الحالية عرضة لتغيرات كبيرة؛ وذلك اعتماداً على تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID-19) ومدتها، وستكون هنالك حاجة إلى إجراء المزيد من المراجعات لهذه الافتراضات مع تقدمنا خلال هذا الربع من العام.

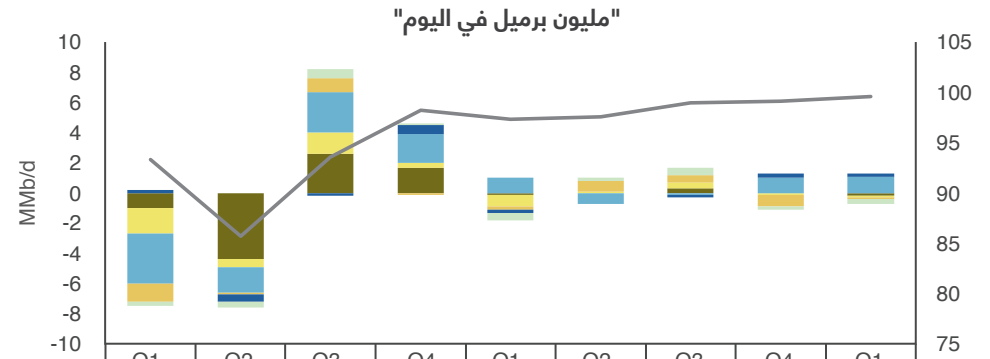
2019	Q4	Q3	Q2	Q1	2019
48	48.6	48.1	47.2	48.2	الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
51.9	52.2	52.4	52.1	51	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
99.9	100.8	100.5	99.4	99.1	الطلب العالمي

2020	Q4	Q3	Q2	Q1	2020
44	46.5	43.9	40	45.7	الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
48.7	51.7	49.7	45.7	47.6	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
92.7	98.2	93.6	85.7	93.3	الطلب العالمي

2021	Q4	Q3	Q2	Q1	2021
46	46.7	46.1	45.2	46.1	الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
52.3	52.4	52.9	52.5	51.3	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
98.3	99.1	99	97.6	97.4	الطلب العالمي

Q1	2022
46.7	الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
52.8	الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
99.6	الطلب العالمي

نمو الطلب الإقليمي على النفط خلال الفصل الأول من عامي (2020 و2022م)



الولايات المتحدة الأمريكية

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1 2022
United States	20.9	20.1	16.4	18.4	19.9	18.7	19.8	19.7	19.9	19.9	19.8	19.8

الربع نموًا في الطلب على غاز البترول المسال مقدراً بنحو (100) ألف برميل في اليوم، ومن المتوقع أيضاً انخفاض الطلب على جميع منتجات الوقود المتبقية. غير أنّ إدارة ترامب قد اقترحت مؤخراً إمكانية تخفيف قيود الإغلاق في شهريّ مايو ويونيو، وهو ما يعلل كون هذه التقديرات أكثر اعتدالاً مما يوحي به خفض الطلب على أساس شهري في شهر أبريل.

الربع الثاني لعام 2020م

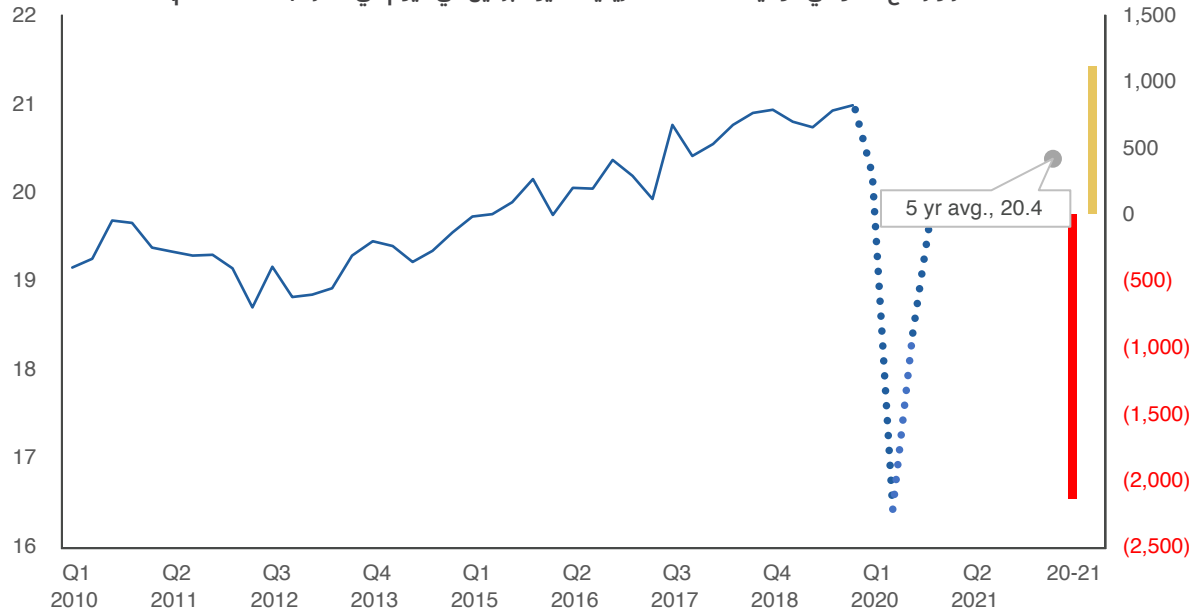
من المتوقع أن يشهد الربع الثاني من هذا العام انخفاضاً في الطلب بمقدار (2.9) مليون برميل في اليوم بسبب إغلاق الدولة، مصحوباً بانخفاض الطلب على البنزين (≈ -3.5 مليون برميل في اليوم)، بالإضافة إلى وقود الطائرات (-360 ألف برميل في اليوم). ومن ناحية أخرى، سيشهد هذا

الطلب السنوي

من المتوقع في عام 2020م انخفاض الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (2.14) مليون برميل في اليوم، وأن يستعيد عافيته مجدداً في عام 2021م ليكون بمقدار (1.11) مليون برميل في اليوم، إلا أنه يظل أدنى بكثير من مستويات عام 2019م. وترتبط هذه الزيادة بالنمو الطفيف المتوقع لعام 2021م في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة الشديدة المتوقعة. كما تعتمد هذه الافتراضات أيضاً على سياسات التعافي المالية في البلاد بعد الجائحة والمتبعة لمعالجة الركود، ومن المتوقع أن يكون وقود النقل الأكثر تضرراً؛ حيث يمثل أكثر من 60% من الاستهلاك اليومي للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المتوقع أن يشهد الطلب على البنزين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2020م أكبر انخفاض له (-3.2) مليون برميل في اليوم، يليه وقود الطائرات (-460) ألف برميل في اليوم، ثم زيت الغاز وزيت الديزل، وإنّ كان ذلك انخفاضاً إلى درجة محدودة. إلا أنه من المتوقع أن يتم تعويض هذه الانخفاضات من خلال الطلب المتزايد على غاز البترول المسال والنافتا خلال مرحلة الحجر الصحي.

انحسار وارتفاع النمو في الولايات المتحدة الأمريكية، مليون برميل في اليوم في الفترة (2020-2021م)



الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1 2022
OECD Europe	14.5	12.9	12.4	13.8	14.2	13.3	13.4	13.4	13.9	13.8	13.6	13.6

على الولايات المتحدة الأمريكية، ويعزى هذا الانخفاض إلى الانخفاضات المتوقعة في قطاعي النقل البري والطيران. ورغم ذلك فإنه من المتوقع أن يشهد الطلب على زيت الوقود والناфта ارتفاعاً بمقدار (90 و55) ألف برميل في اليوم على التوالي.

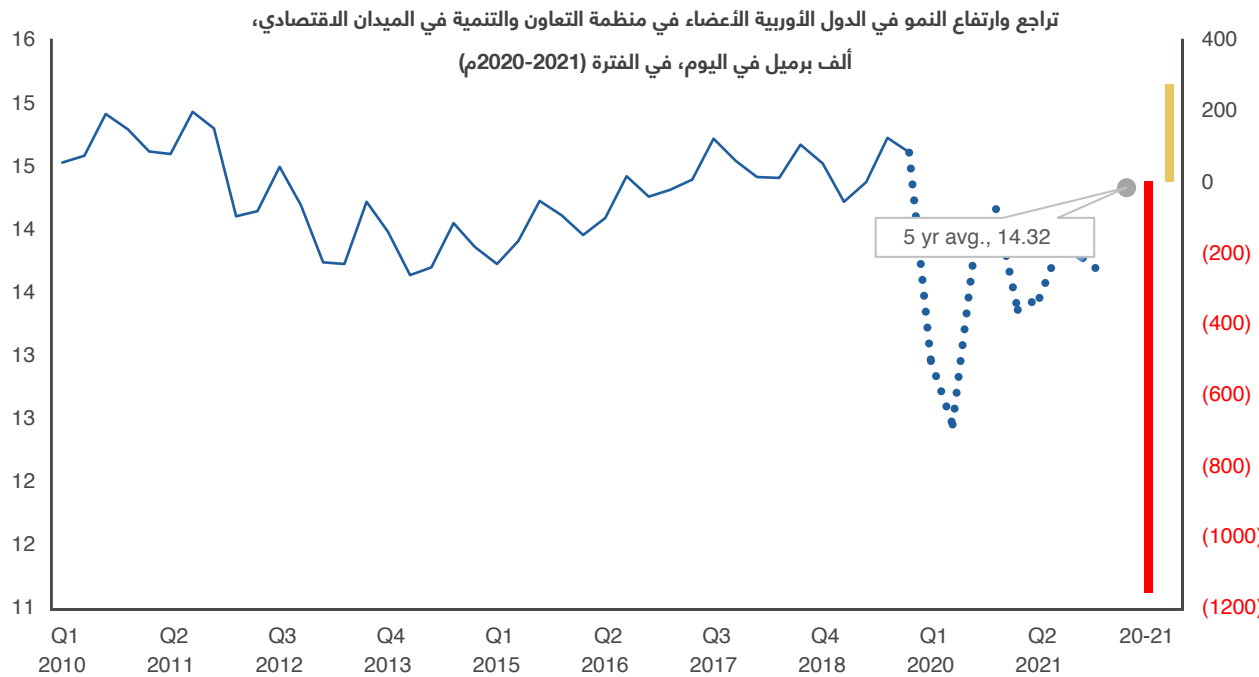
الربع الثاني من عام 2020م

من المتوقع انخفاض الطلب في الربع الثاني من هذا العام بمقدار (500) ألف برميل في اليوم عقب الانخفاض الكبير الذي شهده الربع الأول؛ حيث شهدت أوروبا تأثيراً جائحة فيروس كورونا (COVID-19) في وقت أسبق من تأثيرها

الطلب السنوي

من المتوقع أن ينخفض الطلب على النفط في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2020م بمقدار (1.16) مليون برميل في اليوم، وأن يتعافى في عام 2021م بمقدار (270) ألف برميل في اليوم، كذلك من المتوقع أن تواجه الدول أبطاً انتعاش شهدته في جميع المناطق بسبب استمرار معدلات الفائدة السلبية المطولة على المدى القصير، وارتفاع معدلات وفيات جائحة فيروس كورونا (COVID-19) في كل من إيطاليا وإسبانيا. فضلاً عن أن الاستجابات المتغيرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيال هذه الأزمة، وإغلاق حدودها المفتوحة في العادة قد تؤدي إلى تجميد الاستثمارات والنشاط الاقتصادي أكثر من المتوقع.

كما يتوقع أن يأتي انخفاض الطلب من زيت الغاز وزيت الديزل (1.15- مليون برميل في اليوم)، يليه بنزين السيارات (600- ألف برميل في اليوم)، ووقود الطيران (360- ألف برميل في اليوم). على الرغم من أننا قد نشهد زيادة في الطلب على الناфта وغاز البترول المسال، إلا أن هذا الارتفاع لن يكون كافياً لاسترداد هذه الخسائر.



الصين

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1 2022
China	13.3	10.6	12.1	13.4	13.7	12.4	13.7	14	13.8	13.9	13.9	14.0

ستشهد نموًا ضئيلاً بمقدار (160) ألف برميل في اليوم، وسيتباطأ الطلب على غاز البترول المسال، ومن المتوقع أن يمثل انخفاض الطلب على البنزين ما يقرب من نصف انخفاض الطلب الصيني لهذا العام.

العديد من التقارير الإيجابية عن إنتاج المصافي الصحية في الصين. وفي واقع الأمر، رفعت شركة ننجكسا بتروتشاينا للنفط (Petrochina's Ningxia) معدلات معالجة الخام إلى نسبة 93% منذ اليوم الثالث من شهر أبريل، وتبعتها العديد من مصافي أباريق الشاي² الصينية. كذلك سيؤدي انخفاض الأسعار إضافة إلى الانتعاش الاقتصادي العام للبلاد -وبدرجة أقل الحاجة العالمية لمجموعة واسعة من المنتجات لمواجهة هذا الوباء- إلى زيادة الطلب الصيني. إضافة إلى أن الصين كان من المقرر أن تقوم بإجراء العديد من التوسعات الصغيرة في قطاعات مشتقاتها النفطية، مما سيسهم في انتعاش أقوى في الربعين الثالث والرابع من عام 2020م.

من المتوقع أن تشهد الصين في عام 2020م تراجعًا في الطلب على جميع منتجات الوقود، باستثناء النافثا التي

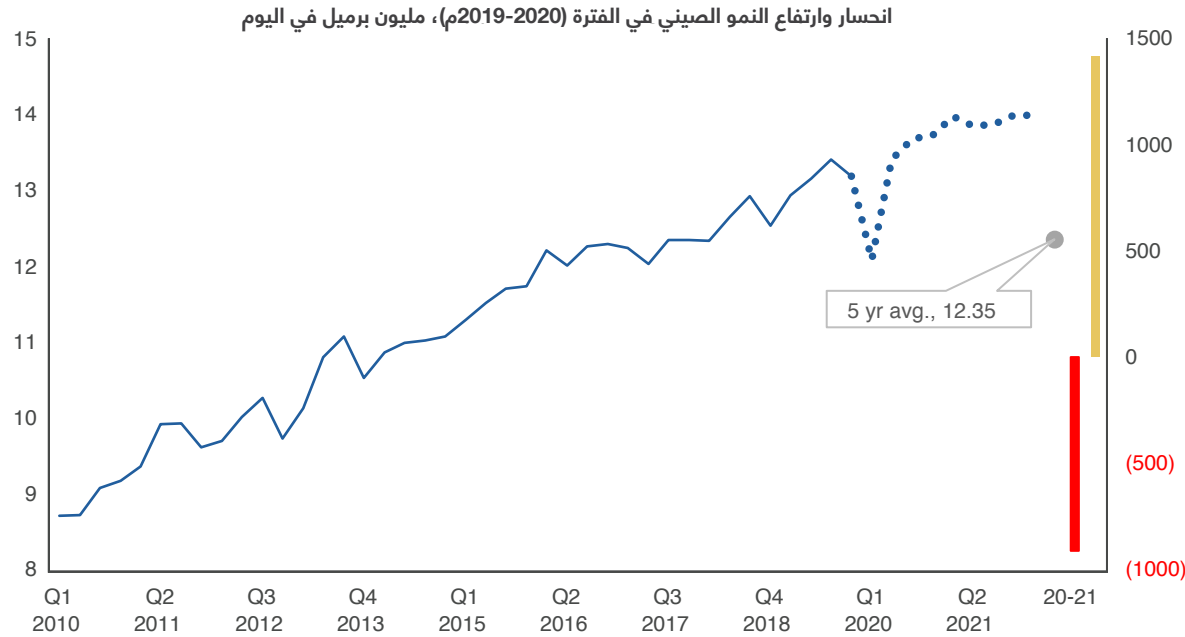
الطلب السنوي

من المتوقع تراجع الطلب الصيني على النفط في عام 2020م بمقدار (920) ألف برميل في اليوم، ثم سيعاود الارتفاع مجددًا في عام 2021 بمقدار (1.4) مليون برميل في اليوم. وعلى عكس الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإنّ من المتوقع أن يتجاوز الطلب الصيني لعام 2021م طلبها في عام 2019م. وقد بدأت الصين التخطيط الفعلي لخفض نمو مشاريعها النفطية في عام 2019م، فكانت تصب تركيزها على العديد من المشاريع القائمة على الفحم. ورغم ذلك -ونظراً للاندلاع المبكر لفيروس كورونا المستجد (COVID-19) في الصين في مطلع عام 2020م- فإننا نفترض تأخر العديد من هذه المشاريع. ومع ذلك فقد انتعش تقدمها وكانت هنالك

² بمجرد تهميشها بسبب اللوائح الصينية، فإنّ هذه المصافي (المعروفة باسم «أباريق الشاي» نسبة لصغر حجمها مقارنة بالشركات العملاقة المملوكة للدولة) تستورد الآن ما يصل إلى 1.2 مليون برميل من النفط الخام يومياً إلى الصين، ويمثل ذلك ما يصل إلى 15% من إجمالي واردات البلاد من النفط الخام.

الصين

الربع الثاني لعام 2020م



من المتوقع أن يشهد إجمالي استهلاك الوقود في الربع الثاني من عام 2020م ارتفاعاً بمقدار (1.54) مليون برميل في اليوم. ويبدو كما لو أن أسوأ إجراءات الحجر الصحي في الصين قد مضت بالفعل بالتزامن مع خروج البلاد من حالة الإغلاق. وفي الواقع يمثل الربع الأول من عام 2020م معظم الانخفاضات في الصين، غير أنّ من المتوقع نمو الطلب على معظم المنتجات الأثقل في الربع الثاني من عام 2020م؛ حيث سيرتفع الطلب على غاز البترول المسال عند (200) ألف برميل في اليوم، والطلب على النافثا عند (350) ألف برميل في اليوم، والطلب على البنزين عند حوالي (470) ألف برميل في اليوم. أما بشأن الطلب على وقود الطائرات، فعلى الرغم من تعافيه إلا أنه لا يزال متواضعاً للغاية؛ وذلك نسبة إلى محدودية السفر الجوي بالنسبة لمعظم الدول في ظل الظروف الراهنة.

المصدر: كابسارك، أبريل 2020م.

الهند

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1 2022
India	5	5	4.2	4.6	5	4.7	5.2	5.2	4.9	5.3	5.1	5.5

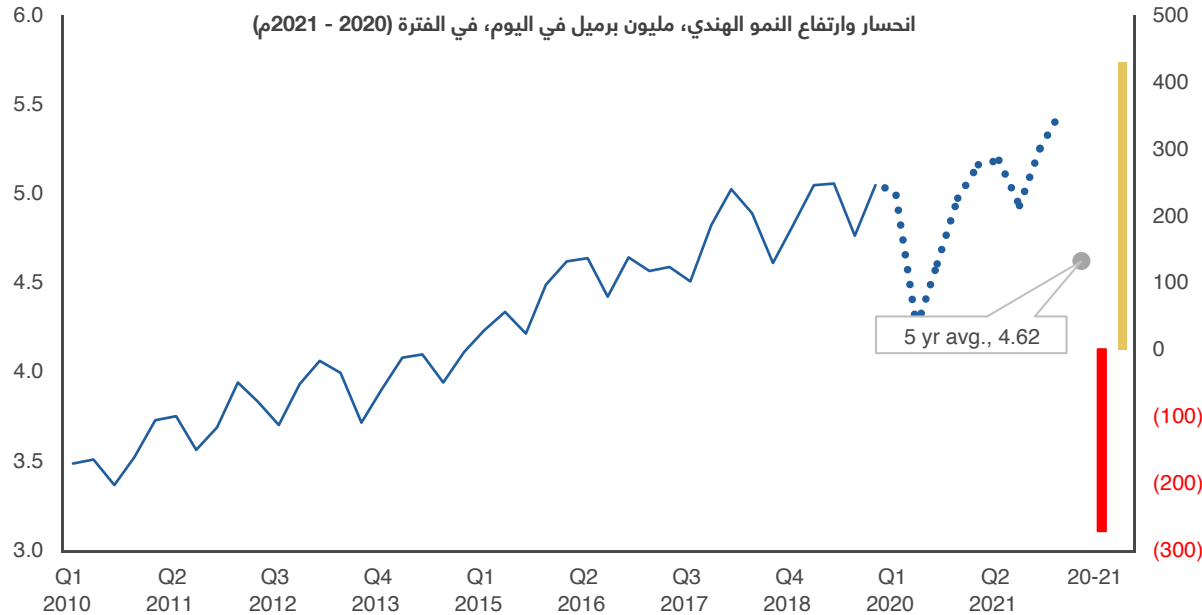
حدوث تأخير في هذه المبادرات. وربما تشهد الهند أيضًا زيادة في الطلب على غاز البترول المسال بنحو (150) ألف برميل في اليوم، بيد أن أقوى انخفاض سيكون في الطلب على الغاز الطبيعي المسال ووقود سلسلة التوريد، بالتزامن مع انخفاض إجمالي الطلب على السوائل المقدر بحوالي (230) ألف برميل في اليوم.

تم توجيه مشاريع البنية التحتية في الهند لعام 2020م نحو توزيع الغاز بما يتوافق مع خطة الحكومة لخفض الواردات النفطية الخام بنسبة 10% في المستقبل القريب، وزيادة حصة السيارات الكهربائية (EVs) على الطرق. ورغم ذلك فإن الهند -مثلها مثل بقية دول العالم- تواجه في الوقت الحالي فترات طويلة من الحجر الصحي، لذا فإننا نفترض

الطلب السنوي

من المتوقع تراجع الطلب الهندي على النفط في عام 2020م بمقدار (270) ألف برميل في اليوم، وأن يسترد عافيته ليعود بقوة في عام 2021م بمقدار (430) ألف برميل في اليوم.

بدأت الهند اتخاذ إجراءات الحجر الصحي المشددة في شهر مارس من عام 2020م، ولقد توقعت وسائل الإعلام لسبب ما حدوث المزيد من الانخفاضات التي تتراوح ما بين (5-10) مليون برميل في اليوم في الربع الثاني من عام 2020م. ورغم ذلك يبلغ إجمالي طلب الهند حوالي (5) مليون برميل في اليوم، مما يرجح عدم حدوث مزيد من الانخفاضات في الطلب العالمي على السوائل. وكان من المتوقع أن تشهد الهند في هذا العام تحوّل محفظة طلبها على المنتجات من استهلاك منتجات البنية التحتية الثقيلة -أيّ الأسفلت، وفحم الكوك النفطي، وخلافهما- إلى قطاع النقل، إلا أن تفشي وباء فيروس كورونا المستجد عرقل مسار هذه الخطط. ومن ناحية أخرى يشير التحليل المبدئي لتنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) إلى أن المنتجات المستخدمة في البنية التحتية والطلب على غاز البترول المسال ستشهد ركودًا هذا العام. ويتوقع في ذات الوقت تراجع حاد للطلب على وقود النقل والنافثا.



الهند

الربع الثاني من عام 2020م

سيبلغ تراجع الطلب الهندي في هذا الربع على جميع المنتجات مقدار (720) ألف برميل في اليوم، ويتوقع حدوث انخفاضات قوية في أنواع الوقود المصنفة على أنها تقع ضمن "المنتجات الأخرى" (200- ألف برميل في اليوم) المستخدمة في البنية التحتية، يليها زيت الغاز أو زيت الديزل وغاز البترول المسال، حيث يواجه كلاهما انخفاضاً يبلغ حوالي (150) ألف برميل في اليوم ويبلغ البنزين (114- ألف برميل في اليوم).

المملكة العربية السعودية

MMb/d	2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1 2022
Saudi Arabia	3.2	2.7	2.7	2.9	2.4	2.7	2.7	3.3	3.6	3.0	3.1	2.7

وستحدث هذه الزيادة بشكل طبيعي تزامناً مع الطقس الدافئ؛ وذلك لزيادة الطلب على الوقود السائل لتوليد الطاقة الكهربائية المطلوبة لأغراض التبريد.

في استهلاك البنزين ووقود الطائرات. ومن المتوقع ازدياد الطلب على زيت الوقود بمقدار (320) ألف برميل في اليوم، يليه غاز البترول المسال (150) ألف برميل في اليوم.

الطلب السنوي

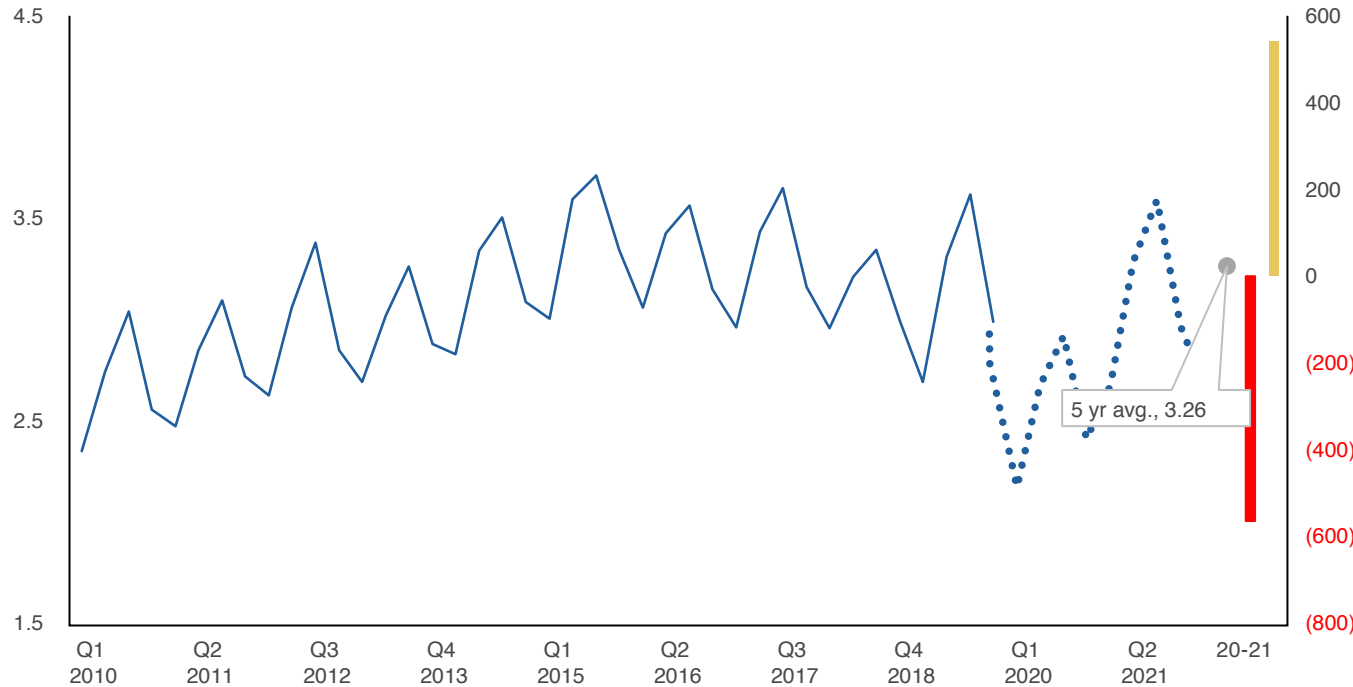
من المتوقع انكماش طلب المملكة العربية السعودية على النفط في عام 2020م بمقدار (560) ألف برميل في اليوم، وأن يسترد عافيته في عام 2021م ليعود إلى معدل (540) ألف برميل في اليوم.

وبينما نشهد في الوقت الحالي فترة الحجر الصحي الخاص بجائحة فيروس كورونا (COVID-19) التي بدأت في شهر مارس 2020م، فإننا نتوقع انخفاضاً في الطلب على جميع المنتجات؛ حيث كانت النسبة الأكبر لانخفاض الطلب على البنزين بمعدل (280- ألف برميل في اليوم)، يليه الطلب على الديزل بمعدل (230- ألف برميل في اليوم)، بينما ستمثل المنتجات الأخرى الانخفاض المتبقي، باستثناء الطلب على غاز البترول المسال الذي من المتوقع أن ينمو بمقدار (30) ألف برميل في اليوم.

الربع الثاني من عام 2020م

من المتوقع أن تزيد المملكة العربية السعودية في الربع الأول لعام 2020م من استهلاكها للنفط بمقدار (440) ألف برميل في اليوم، على الرغم من الانخفاضات الحادة

انحسار وارتفاع نمو المملكة العربية السعودية بمليون برميل في اليوم في الفترة (2020 - 2021م)



الافتراضات

تعتبر الأزمة الحالية لجائحة فيروس كورونا المستجد غير مسبوقة في العديد من نواحيها، ولا يمكن بسهولة توقع آثارها على أسواق النفط. وبما أنّ الاقتصاديات العادية للعرض والطلب والأسعار غير كافية للإحاطة بالعديد من التأثيرات التي شهدناها، وبما أنّ العوامل غير الاقتصادية أصبحت محركات رئيسة، لذا فإنّ موازنة السوق أصبحت أكثر صعوبة من ذي قبل، ومن الصعوبة أيضاً التنبؤ بموعد العودة إلى "الوضع الطبيعي". وقد قمنا في ظل الظروف الراهنة بتعديل عمل نموذج العرض بدرجة طفيفة لمراعاة هذه الأوقات غير العادية التي يشهدها العالم أجمع.

وُضع الجزء الفني الأساسي من النموذج بحيث تزيد الأصول أو تقلل من الإنتاج بناءً على الأسعار، مما يضيف المزيد من الحساسية نحو الطرف السلبي. وقد يتردد المنتجون ذوي المستويات المرتفعة نسبياً من الأسعار في الإغلاق خلال الأوقات العادية؛ لأن إعادة التشغيل تترتب عليها تكاليف كبيرة بالنسبة لهم. أما في البيئة الراهنة، فقد استبعد هذا التفاؤل والتأخير من المعادلة بسبب عمق الأسعار الحالية، والاتجاهات أو الأمزجة العامة الآجلة للمستثمرين بأنّ الارتفاع الهائل غير محتمل الحدوث إلى درجة كبيرة خلال الربع القليلة القادمة.

يفسر هذا التراجع في التفاؤل بدرجة كافية بعض التغيرات التي طرأت على العمليات العادية التي تم الإبلاغ عنها في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يضغط مشغلو الشركات الوسطى (بيرميان ميدستريم) على مشغلو الشركات الصاعدة من أجل تقليص الإنتاج بالتزامن مع امتلاء

المخزونات، وعادة ما تكون بعض شركات الرمال النفطية الكندية متسمة بالمرونة الشديدة، وقد تنزع للإغلاق بسبب التكاليف الناجمة عن فقدان الحرارة في الخزانات. فيما يتم في البرازيل إغلاق مشاريع التطوير البحرية وبحر الشمال إما مبكراً أو توقف العمليات مؤقتاً. وعلى الرغم من أن سلوك بعض المجالات المعينة قد لا يكون مطابقاً بالضبط للشكل الذي وضعناه في النماذج، إلا أن توقعاتنا الإجمالية تبدو صحيحة.

نفترض أن أوبك وشركاءها سيمثلون امتثالاً كاملاً، ولكن مع توجه السوق نحو إعادة التوازن في عام 2021م قد يصبح الالتزام الصارم أكثر صعوبة لا سيما مع زيادة الأسعار. ورغم ذلك فإننا نتوقع زيادة إنتاج أوبك وشركائها بدرجة طفيفة فقط، ويعتبر التخفيض المتفق عليه في المكسيك البالغ (100) ألف برميل في اليوم ربع التخفيضات المقترحة أصلاً، ونفترض أن التخفيض بوصفه جزءاً من الاتفاقية سيستمر عند مستوى مماثل طوال فترة الاتفاقية مقارنة بتخفيضات الأعضاء الآخرين. وقد تم بالفعل تسجيل الاستجابة إلى الأسعار المنخفضة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمنتجين الآخرين خارج مجموعة أوبك وشركائها في تحليلنا الفني.

تم في هذا التحديث تعطيل "جدول المخاطر" للدول المنتجة باستثناء ليبيا. أما بالنسبة لجميع الدول الأخرى، فإنّ الأزمة الحالية تقيد بالفعل الإنتاج إلى مستوى يتجاوز التأثيرات الجيوسياسية المحلية. وتستحق ليبيا مجدداً إيلاء المزيد من الاهتمام لها؛ حيث تم دفع إنتاجها الحالي إلى مستويات

منخفضة للغاية بالتزامن مع حصار محطات التصدير، لذا فإننا نتوقع في حالة ليبيا أن تعود مستويات الإنتاج "الطبيعية" (المدفوعة اقتصادياً) تدريجياً على مدار عام، بينما نفترض استمرار العقوبات الحالية على إيران وفنزويلا.

أخيراً، قمنا بتضمين عامل تعديل غير مخصص عندما نبدأ بملاحظة انتعاش في الطلب في عام 2021م، ويرجع ذلك إلى أوجه عدم اليقين المرتبطة بأنواع المشاريع التي ربما تصبح متصلة بشبكة الإنترنت في وقت أبكر مما هو متوقع. وتتم معاملة العديد من المشاريع في هذه الفترة الزمنية على أنها إيقاف للتشغيل الممتد أو التحوّل، لذلك يصعب تقدير من سيبدأ في الاتصال بشبكة الإنترنت أولاً. وربما سيكون ذلك الصخر الزيتي إذا تم استئناف الحفر من دون أي صعوبات تعترضه، أو قد تكون المشاريع التقليدية التي تم إغلاقها مؤقتاً هي المشاريع الأولى التي تعمل على تزويد نمو الطلب الإضافي.

توقعات العرض

داخل حدودها، فتعد العودة إلى الحياة الطبيعية بالتزامن مع انتعاش الطلب، وتحسين الأسعار، واستئناف الإنتاج والإيرادات الهدف المشترك الذي تسعى لتحقيقه جميع دول العالم، لذلك فليس من المتوقع أن تتجاوز ضغوط الإنتاج النزولية تلك الضغوط التي نشهدها حاليًا.

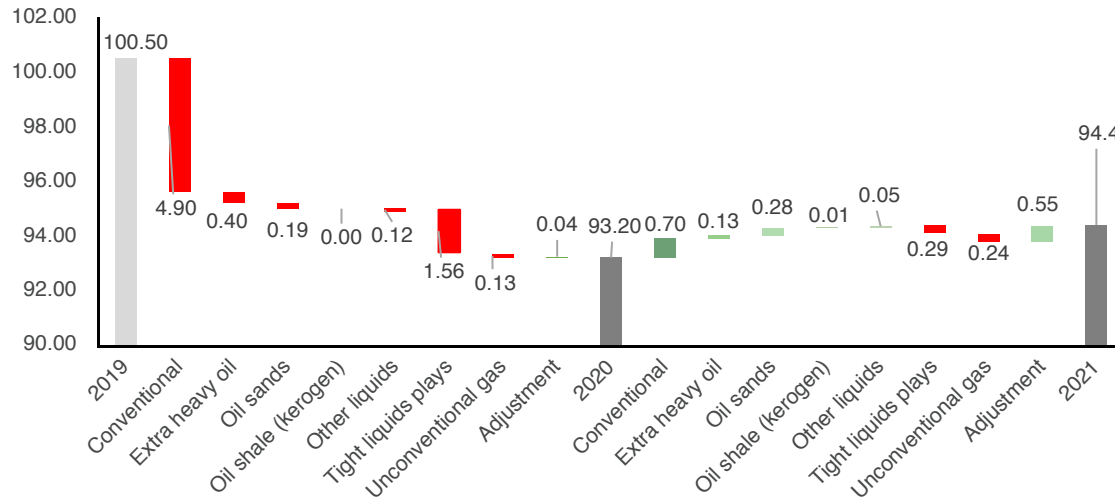
تأثير كبير على اللادعين من خارج أوبك، لا سيما في عام 2021م، بالتزامن مع حدوث انخفاضات طبيعية في الإنتاج وإغلاق طوعي يعوّض التخفيضات الأخيرة من جانب أوبك وشركائها.

ومن جانب آخر، يُتوقع أن تكون التحديات الجيوسياسية محلية في المقام الأول في المستقبل القريب؛ حيث تعمل الدول على إدارة أزمة جائحة فيروس كورونا (COVID-19)

من المتوقع تراجع المعروض العالمي من السوائل في عام 2020م بمعدل (7.3) مليون برميل في اليوم ليصل إلى حوالي (93.2) مليون برميل في اليوم، حيث تحاول تخفيضات أوبك وشركائها تعويض التراجعات الكبيرة في الطلب. ويستشعر الصخر الزيتي الأمريكي تأثير بيئة الأسعار شديدة الانخفاض، كما يعد متوسط إنتاج عام 2020مرتفعًا بشكل خادع، يعززه الربع الأول بدرجة كبيرة بالتزامن مع الانخفاض الكبير في الربع الثاني الذي استمر لبقية العام. أما بالنسبة لعام 2021م، فمن المتوقع أن تشهد إمدادات السوائل العالمية نموًا متواضعًا يبلغ (1.2) مليون برميل في اليوم، لتصل إلى حوالي (94.4) مليون برميل في اليوم بالتزامن مع ارتفاع طفيف للأسعار، كذلك ستكون زيادة العرض لعام 2021م أقل بكثير من زيادة الطلب لعام 2020م، مما سيسمح بالعمل على الزيادة الهائلة في المخزونات المتراكمة في عام 2020م.

تتكون التخفيضات الأخيرة التي وافقت عليها أوبك وشركاؤها من حوالي (9.7) مليون برميل في اليوم في شهر مايو، ثم تحول إلى حوالي (8) مليون برميل في اليوم حتى نهاية عام 2020م، ويتبعها حوالي (6) مليون برميل في اليوم حتى نهاية الربع الثاني من عام 2021م، وتعد أكبر جهد موازنة تمت محاولته في سوق النفط على الإطلاق. غير أنّ تأثير هذه التخفيضات لن يحقق توازن السوق بالكامل في عام 2020م، ولكنه سيعمل على تحقيق استقرار الأسعار حتى لو كانت عند مستوى منخفض- ومحاوله منع التخزين من التدفق الزائد. كما سيكون لبيئة الأسعار المنخفضة أيضًا

النمو السنوي لإمدادات السوائل العالمية، مليون برميل في اليوم، للأعوام (2019 - 2020م)



المصدر: كابسارك، يناير عام 2020م.

توقعات العرض

خلفية الاعتدال المفترض للتخفيضات في عام 2021م، بينما ستتعاوى الأسعار بوتيرة بطيئة. ونتوقع أيضًا أن نشهد المزيد من استجابة منتجي النفط غير المقيدون للأسعار المنخفضة وقيود التخزين، كما لوحظ بالفعل في البرازيل، وفنزويلا، والعراق، وكندا.

تركز المناقشات التي تتناول رفع العقوبات عن إيران وفنزويلا على الجوانب الإنسانية والطبية في المقام الأول، ولا يبدو أنها ستغير توقعاتنا السابقة المتعلقة بإنتاج النفط.

إننا نفترض في هذه التوقعات الفصلية أن تظل تخفيضات إنتاج أوبك وشركائها على حالها دون تغيير كما هو مخطط لها في عام 2020م، وقد يتم تخفيفها قليلًا بالتزامن مع التعديل البطيء لزيادة الأسعار في عام 2021م.

من المتوقع أن يتلقى النفط الصخري -في الولايات المتحدة بدرجة كبيرة مع مساهمات صغيرة من كندا والأرجنتين- ضربة كبيرة من جراء الأزمة الحالية؛ حيث ستخفف العمليات الجديدة لتطويره بشكل حاد، وسيسمح موقف "الانتظار والترقب" بانخفاضه بمعدل (1.56) مليون برميل في اليوم في عام 2020م، بالتزامن مع انخفاض أكثر تواضعًا بمقدار (300) ألف برميل في اليوم في عام 2021م، وستعني بيئة الأسعار المنخفضة طويلة الأجل أن عمليات الحفر ستتواصل لكن من غير المرجح أن يعوّض الإنتاج عن انخفاض العرض. ونتوقع أن نشهد -بالإضافة إلى التخفيضات المفروضة من أوبك وشركائها- انخفاضًا عامًا في الخام التقليدي لعام 2020م يبلغ (4.9) مليون برميل في اليوم، وانتعاش قدره (700) ألف برميل في اليوم على

أوبك وشركاؤها (أوبك بلس)

لدى أوبك وشركاؤها بسبب الأسعار الحالية اختلافات طفيفة فيما يتعلق بالانخفاضات الطبيعية في الإنتاج، ويفترض أن تتحرك هذه الدول الآن لتمضي معًا خطوة بخطوة حتى تقترب الاتفاقية من نهايتها في أوائل عام 2022م.

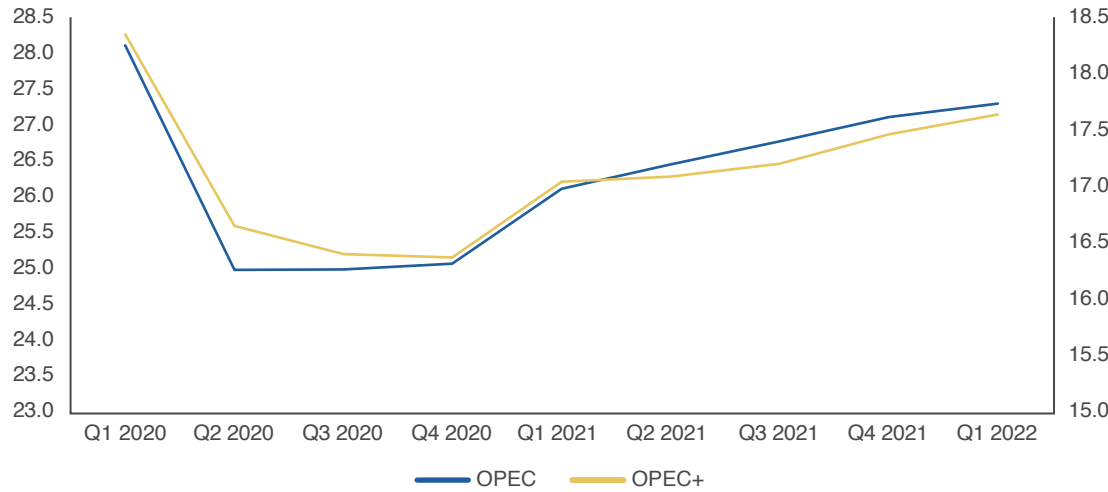
يتمثل أعضاء أوبك المستثنون من هذه التخفيضات في: فنزويلا وإيران اللتان تخضعان للعقوبات حاليًا، وليبيا التي تشهد اضطرابات داخلية. ولقد افترضنا أنه من المرجح أن تعود ليبيا إلى مستويات إنتاجها الأخيرة في غضون عام، لكنها ستعود إلى سوقٍ مُجهدة، بينما من المستبعد أن تغير الولايات المتحدة الأمريكية عقوباتها المفروضة على إيران وفنزويلا للسماح لهما بتصدير النفط، ما لم نشهد تغيرات في قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

تقوم أوبك وشركاؤها بإجراء تخفيضات إلى مستوى غير مسبق في تاريخ أوبك، وتعتبر هذه التخفيضات والظروف الاستثنائية الداعية لتطبيقها ضرورية لتحقيق التوازن في السوق، أو على الأقل للحيلولة دون الامتلاء الكامل للمخزونات.

تعتبر التخفيضات المئوية لجميع الدول الأعضاء وفقًا للتقارير متساوية تقريبًا، استنادًا إلى مستويات إنتاجها باستثناء المكسيك. ولقد أعطيت كل من المملكة العربية السعودية وروسيا مستويات مرجعية للتخفيضات تبلغ (11) مليون برميل في اليوم، بينما تم تحديد أهداف الدول الأعضاء الأخرى قريبة من مستويات اتفاقيات التخفيضات السابقة.

ومن جانبٍ آخر، تعني خطورة اختلال التوازن في الطلب أنه من المرجح أن يكون الامتثال مرتفعًا في البداية، ولكن ربما يكون من الصعب الحفاظ على الالتزام الفردي للدول الأعضاء بمرور الوقت. وكما هو الحال عادةً فإنّ من المحتمل أن نشهد زيادة في امتثال مجموعة العشرين وبعض الدول الأعضاء الأساسيين لتعويضات بسيطة بموجب الامتثال في مكان آخر، مما يضمن الحفاظ على الهدف العام، ولقد كان الحال كذلك في الماضي القريب. بيد أنّ المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت تعد تاريخيًا الدول الأكثر عرضة للتعويض عن عدم امتثال الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق الهدف العام، وكانت هنالك تقارير تشير لاستعداد هذه الدول لاتباع هذا المسار إذا استدعى الأمر ذلك.

انخفاض إنتاج أوبك وارتفاع إنتاج شركائها (مليون برميل في اليوم)



المصدر: كابسارك، يناير عام 2020م.

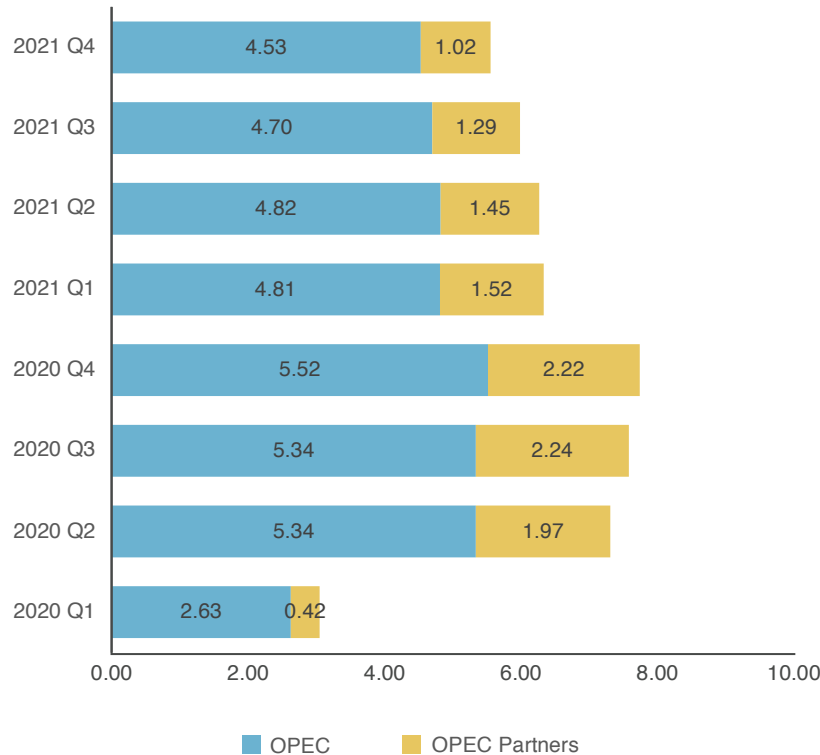
الطاقة الإنتاجية الفائضة لمنظمة أوبك وشركائها

التي تم إيرادها على أنها (12 أو 12.5) مليون برميل في اليوم ما يتراوح بين (1 أو 1.5) مليون برميل في اليوم إلى الأرقام الميمنة في الرسم البياني بأكمله.

ملاحظة: يستند تعريف الطاقة الإنتاجية الفائضة المقصودة هنا إلى التخفيضات المستهدفة لاتفاقية مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (أوبك بلس بلس) الحالية، وستضيف السعة الإضافية في المملكة العربية السعودية

من المتوقع أن تزداد الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك -التي تعتبر عنصرًا رئيسًا لضمان استقرار السوق- بدرجة حادة من مقدار (2.63) مليون برميل في اليوم إلى (5.34) مليون برميل في اليوم في ربع سنوي واحد فقط، وسيشهد شركاء أوبك في نفس هذه الفترة قفزة مماثلة من مقدار (0.42) إلى (1.97) مليون برميل في اليوم.

الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك (مليون برميل في اليوم)



ومن المتوقع مع انتقالنا إلى الربع الثالث من عام 2020م، أن تزداد الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك بدرجة أكبر؛ حيث أنها تخفض (8) مليون برميل في اليوم للربع، وهو ما يزيد شهرياً عن (9.7) مليون برميل في اليوم المتفق عليها لمدة شهرين باعتبارها جزءاً من اتفاقية مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (أوبك بلس بلس)، مما سيدفع الطاقة الإنتاجية الفائضة لأوبك إلى حوالي (7.7) مليون برميل في اليوم حتى نهاية عام 2020م.

أما فيما يتعلق بعام 2021م، فإنّه من المفترض أن تتراجع هذه التخفيضات تدريجياً إلى (6.3) مليون برميل في اليوم، حيث قد يتعثر امتثال أوبك وشركائها بالتزامن مع ارتفاع الأسعار، وربما تواجه بعض الدول الأعضاء صعوبات في الوفاء بالميزانيات.

افتترضت أوبك وشركاؤها حدوث تغيرات في العرض لعامي (2020 و2021م)

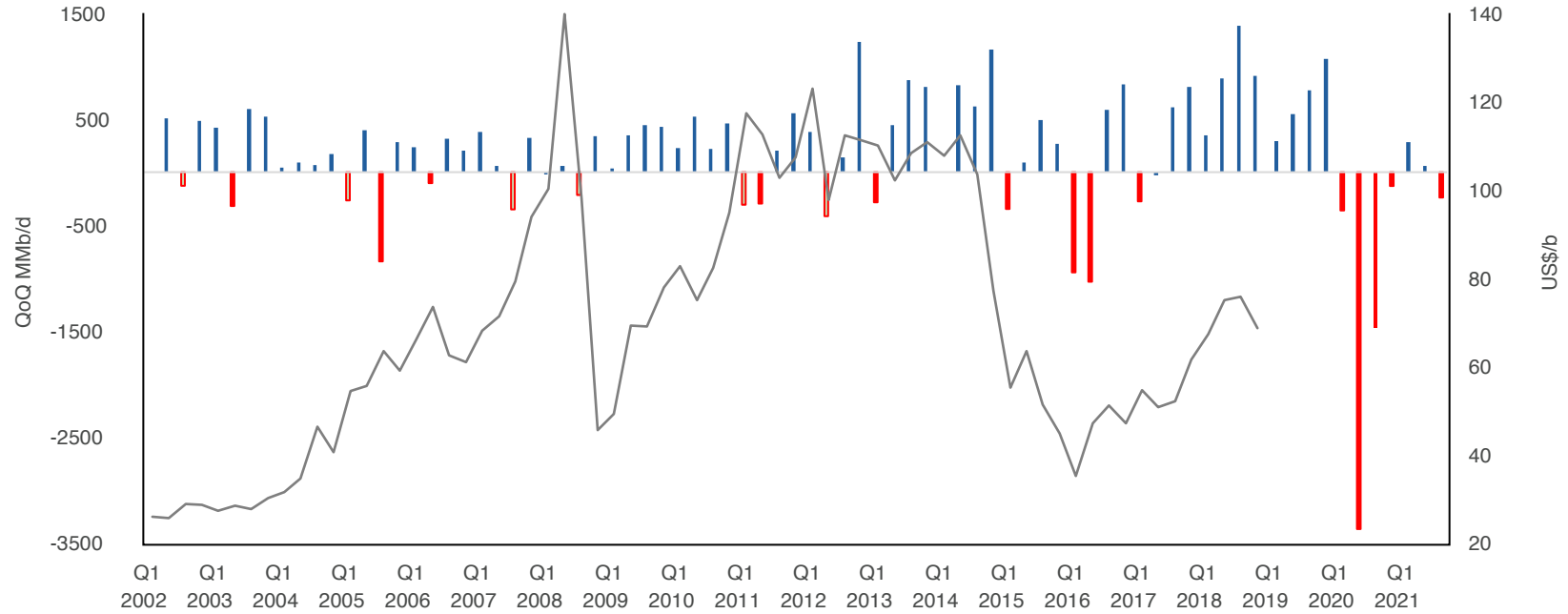
ألف برميل في اليوم	عام 2021	عام 2020	الدول
50	3.25	-5.21	البحرين
0	-7.65	-5.37	بروناي
-50	0.82	-11.56	السودان
-100	6.85	-23.56	غينيا الاستوائية
-400	-0.73	-37.90	الغابون
	11.45	-48.80	سلطنة عمان
	-15.99	-49.30	جنوب السودان
	-0.27	-55.11	ماليزيا
	6.91	-58.49	الكنغو
	14.95	-78.65	أذربيجان
	-4.69	-83.20	المكسيك
	15.27	-156.55	الجزائر
	1.16	-168.98	نيجريا
	-18.31	-171.46	كازاخستان
	-9.83	-173.23	أنغولا
	124.82	-185.79	فينزويلا
	31.65	-282.37	إيران
	35.30	-328.35	الكويت
	-43.58	-413.50	الإمارات العربية المتحدة
	219.38	-526.41	ليبيا
	299.15	-614.14	المملكة العربية السعودية
	111.40	-744.86	العراق
	269.31	-823.63	روسيا
	252.87	-1315.55	جملة الشركاء
	755.86	-3725.99	أوبك

المصدر: كابسارك، أبريل عام 2020م.

ملاحظة: يعتمد الطلب على تغيرات الإنتاج لعام 2020م، ويعتمد هذا على افتراض أن تخفيضات أوبك وشركائها قد تم تخفيفها، أو ربما يكون الارتفاع أكثر صعوبة اعتبارًا من منتصف عام 2021م.

الدول خارج منظمة أوبك

إنتاج الدول خارج أوبك وأسعار نفط خام برنت



■ إنتاج الدول خارج أوبك

— خام برنت

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، أبريل عام 2019م، كابسارك، أبريل عام 2019م.

النمو خارج دول أوبك وشركائها (أوبك بلس):

- من المتوقع أن ينخفض المعروض من النفط الصخري في عام 2020 بمقدار (1.56) مليون برميل في اليوم، بالتزامن مع انخفاض الطلب على سوائل الغاز غير التقليدية والرمال النفطية بمقدار يتراوح ما بين (130 و190) ألف برميل في اليوم على التوالي.
- من المتوقع أن ينخفض المعروض من النفط الصخري في عام 2021 بمقدار (0.29) مليون برميل في اليوم، بالتزامن مع انخفاض المعروض من سوائل الغاز غير التقليدية بمقدار (240) ألف برميل في اليوم، والرمال النفطية التي سيرتفع الطلب عليها بمقدار (280) ألف برميل في اليوم.
- ستكون السمات الرئيسية لقصة إنتاج الدول من خارج أوبك وشركائها في عام 2020م قصة للكفاح من أجل العمل في ظل ظروف الأسعار المنخفضة، وقيود البنية التحتية للتخزين، واحتمالية الدفاع عن الطلب المحلي.

الدول من خارج أوبك (النفط الصخري)

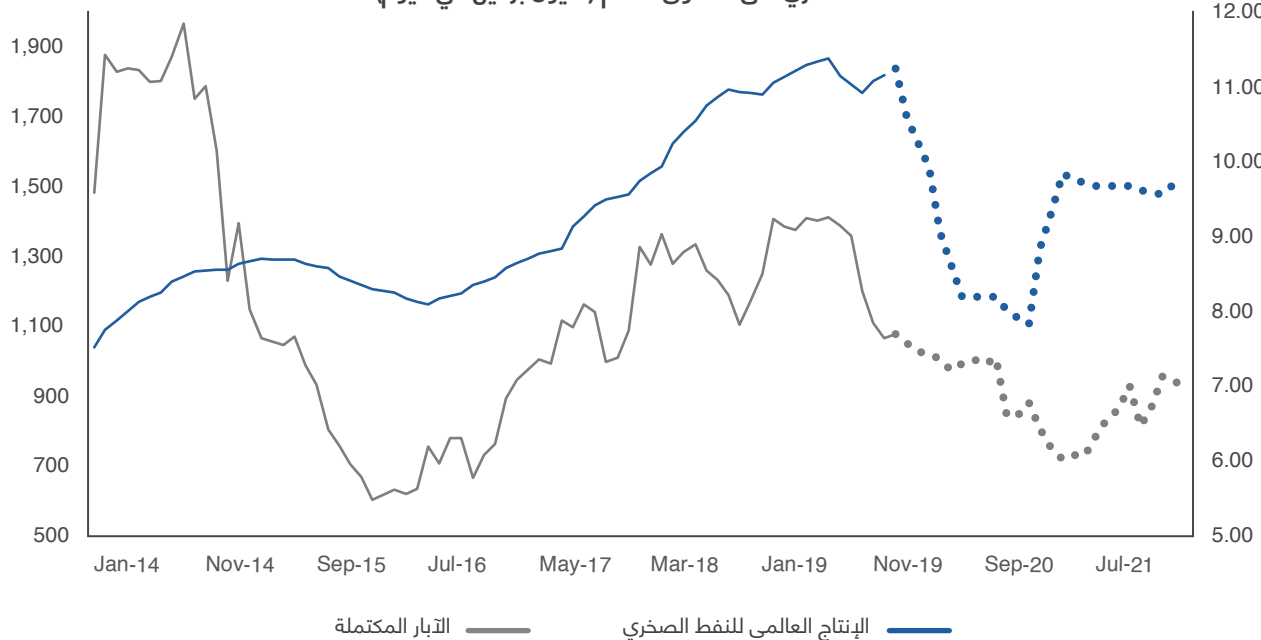
إلى أجل غير مسمى ما لم تكن قد اكتملت بالفعل، وقد تجد خطوط الأنايبب الحالية نفسها غير مستغلة بالكامل بالتزامن مع امتلاء المخزونات، وعدم وجود مواعين تخزينية لاستيعاب الإنتاج.

قد يبدأ المستثمرون أيضًا الاستقطاع النقدي بالتزامن مع استمرار هذه الأزمة؛ وذلك بسبب التزاماتهم الأخرى أو فرص الاستثمار البديلة الأكثر جاذبية في قطاعات أخرى.

بمقدار (300) ألف برميل في اليوم، على الرغم من حدوث بعض الانتعاش في الأسعار. بينما قد يرى المنتجون خارج الولايات المتحدة الأمريكية -مثل الأرجنتين وكندا- أن يوقفوا إنتاجهم بالكامل في هذه الفترة؛ لأنهم ليسوا بفعالية نظرائهم الأمريكيين، وبالتالي فإن نفقاتهم العامة تكون أعلى من النفقات الأمريكية. من المحتمل أن يتم تعليق السعة المضافة لخط الأنايبب

يعتبر النفط الصخري الآن في وضع غير مستقر؛ حيث صعبت الظروف الاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية عملية الحصول على التمويل وبيع النفط، وكان من المتوقع قبل جائحة فيروس كورونا (COVID-19) أن يكون النمو الفعلي في عام 2020م نصف النمو الذي شهده عام 2019م، إلا أنه من المرجح أن يكون الانكماش الاقتصادي الذي أحدثته الجائحة الآن أسوأ بكثير من الأزمة المالية التي ضربت العالم (2008-2009م).

انخفاض إنتاجية الحفر الشهرية في الولايات المتحدة الأمريكية مقابل إنتاج النفط الصخري على مستوى العالم (مليون برميل في اليوم)



حدثت بالفعل بعض حالات الإفلاس الرئيسية، ومن المحتمل أن تكون بعض الشركات الباعثة للقلق عرضة للإفلاس أو الاندماج أو الاستحواذ على المدى القصير. ومن ناحية أخرى قد يكون بعض الدعم المتمثل في شكل ملء المخزونات الاستراتيجية الاحتياطية للمواد البترولية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية أمرًا مفيدًا، غير أن هذا التدبير لا يمكنه وحده الحفاظ على قطاع الصناعة وحمايته من الانهيار.

أما بيئة الأسعار الأساسية للصخر الزيتي فتعتبر منخفضة للغاية، على الرغم من التقدم الكبير لتقنياتها وعمليات خفض التكاليف المرتبطة بإنتاجها المتخذة في السنوات القليلة الماضية، ولا نتوقع أن نشهد نموًا حقيقيًا يعود بالفائدة على صناعة الصخر الزيتي حتى ترتفع قيمة نفط غرب تكساس الوسيط إلى حوالي 45 دولارًا للبرميل.

يبدو أن الأسعار المنخفضة الحالية وتراجع البنية التحتية يرغمان إنتاج الصخر الزيتي على الانخفاض المطرد بمعدل قدره (1.56) مليون برميل في اليوم عام 2020م، وآخر

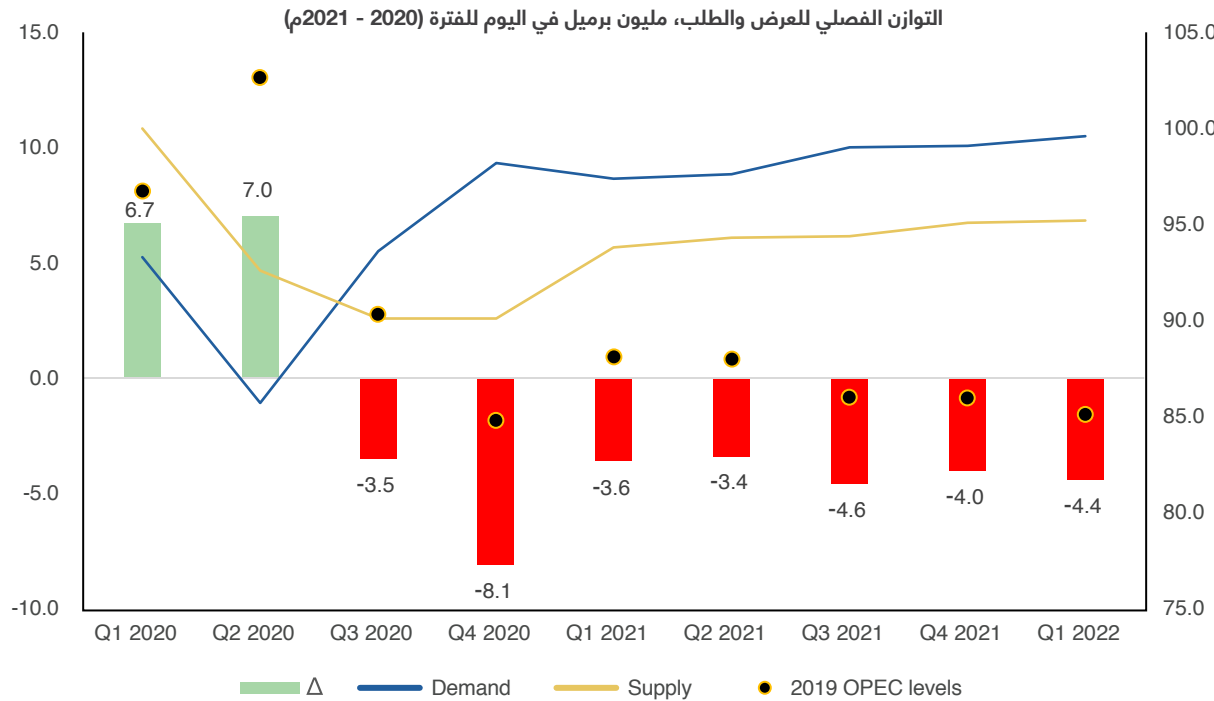
الرصد في زمن كورونا (COVID-19)

وبطبيعة الحال، إذا أبقى أعضاء أوبك وشركاءها مستويات الإنتاج مماثلة لمستويات عام 2019م، فقد يتجاوز فائض السوق في عام 2020م مقدار (5) مليون برميل في اليوم. إلا أنّ السوق سيتوازن في عام 2021م لأنّ العديد من المنتجين الآخريين سيتوقفون عن الإنتاج إذا انهارت الأسعار أكثر فأكثر. ومن المتوقع في ظل جميع السيناريوهات الماثلة، أن يخلق قانون التوازن هذا بيئة مواتية لارتفاع الأسعار في نهاية المطاف، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ.

يطلب من أوبك وشركائها تخفيضات أقلّ من أجل تحقيق التوازن في الأسواق. وتتوقع تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بسبب بيئة الأسعار المنخفضة أنّ الصخر الزيتي لن يكون المنتج الوحيد الذي سيواجه انخفاضات مدفوعة بالاستثمارات، بل سيجابها كذلك غالبية المنتجين في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك فقد تتاح لأوبك وشركائها فرصة لعكس تخفيضاتهم.

يبيّن تقييمنا أنّه من المرجح على مدار الربع الثمانية المقبلة بدء السوق بفائض كبير، وأن يكون لديه عجز بحلول الربع الثالث من عام 2020م، مما سيُجبر المخزونات على الانخفاض. وتنبأ توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) بمتوسط فائض عالمي يبلغ (520) ألف برميل في اليوم طوال عام 2020م، ومتوسط عجز قدره (3.9) ألف برميل في اليوم. ويعتمد أساس هذا التقييم على مدى التزام أعضاء أوبك وشركائها باتفاقية مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (أوبك بلس بلس) بعد عام 2020م، بيد أنه قد يكون من الممكن موازنة السوق بحلول بداية عام 2021م من خلال تخفيضات أقلّ اعتمادًا على مستويات المخزونات.

نتوقع أن تؤدي التخفيضات التي تركز على النفط التقليدي إلى انخفاض سنوي في الإنتاج يبلغ (4.9) مليون برميل في اليوم، إلا أنّ إنتاج النفط الصخري سيواجه أكبر قدرٍ من الصعوبات في عام 2020م، وقد قدر في شهر يناير أن الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية كان يواجه بالفعل صعوبات، وسينمو بمعدل مليون برميل في اليوم خلال العام، على الرغم من الأسعار التي تبلغ حوالي 60 دولارًا للبرميل. ورغم ذلك -ونظرًا للوضع الراهن- فقد تسارعت وتيرة الصعوبات التي يجابها الصخر الزيتي، مما سيسمح ببدء تداول المزيد من النفط التقليدي متجاوزًا التوقعات السابقة في عام 2021م. أما إذا استمرت الاتجاهات الحالية، وتعدّ سحب المخزونات بوتيرة أسرع، وانخفض إنتاج الصخر الزيتي مجددًا في عام 2021م فقد



الرصدة في زمن كورونا (COVID-19)

تُقدّر تنبؤات كابسارك لأسواق النفط أنه على الرغم من استمرار بقاء فائض سنوي لعام 2020م، فإنّ الأسس البيئية ستصبح مواتية للمنتجين في الربعين الثالث أو الرابع لعامي 2020م و2021م، ومن المتوقع أن يصل فائض السوق إلى الذروة بحلول الربع الثاني من عام 2020م عند (7) مليون برميل في اليوم، قبل انخفاضه ليصبح عجزاً في الربع الثالث من عام 2020م. ورغم ذلك فإن العجز الكبير لبضعة أرباع فصلية سيكون ضرورياً من أجل تقليل المخزونات التي تتراكم الآن بشكل كبير.

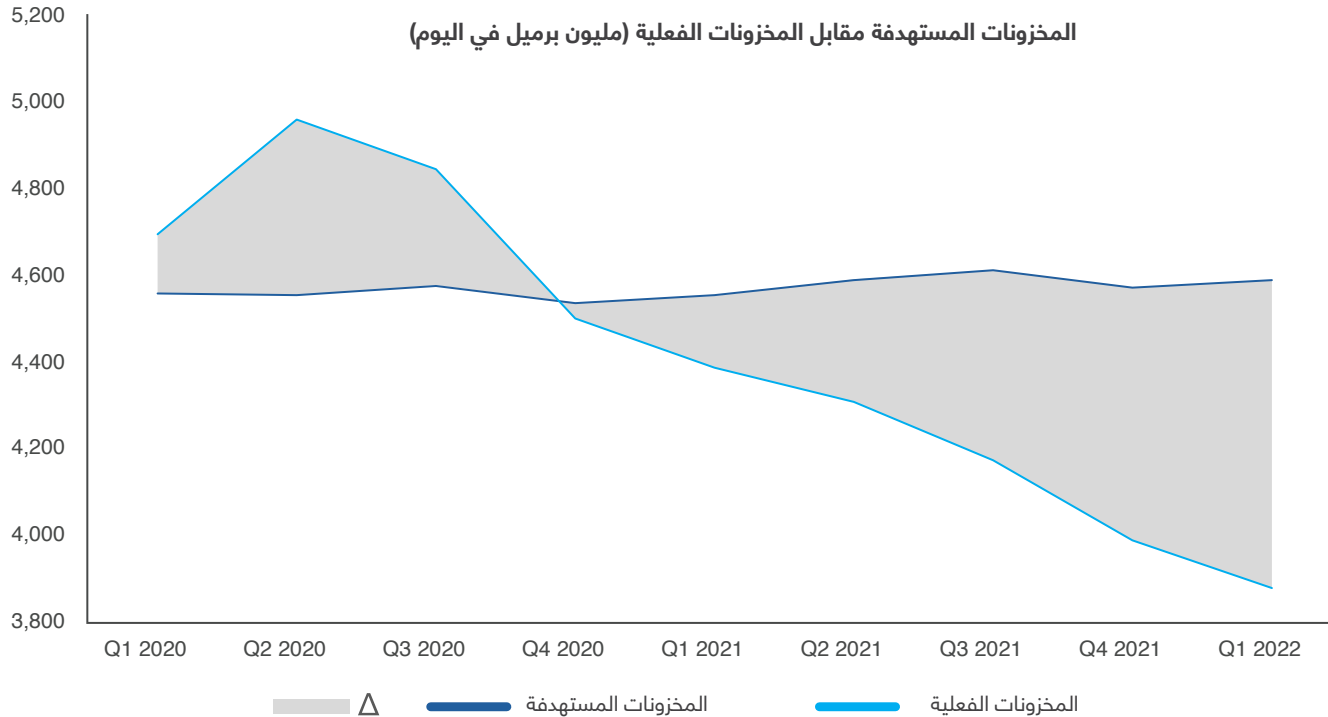
قواعد الأسعار (المخزونات)

مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2020م بمقدار (280) مليون برميل، ثم تتراجع في عام 2021م بمقدار (540) مليون برميل. ومن ناحية أخرى من المتوقع أن تتراكم المخزونات المستهدفة في عام 2020م، حيث يفترض أن تتلاشي عوامل المخاطر الجيوسياسية قبل أن تعود للنمو مجددًا بوتيرة بطيئة في عام 2021م بمعدل (26) مليون برميل.

تعتبر الإجابة على سؤال (ما الارتفاع الذي ستبلغه المخزونات؟) أمرًا بالغ الأهمية؛ وذلك لأن الوصول إلى الحد المطلق من شأنه أن يطلق إشارات سعرية نزولية كبيرة من شأنها أن تفرض إغلاقًا جماعيًا. ورغم أن هذا الوضع يعد سابقة غير مشهودة، إلا أن هنالك احتمال لحدوثه في ظل ظروف السوق غير المسبوقة التي نشهدها حاليًا. يقدر نموذج تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) نمو

لا شك أن سلوك المخزونات سيدل على اتجاه تحركات الأسعار؛ حيث تظهر البيانات الأولية لشهر أبريل لعام 2020م استمرار النمو في المخزونات الفعلية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). بينما نلاحظ أن نموذج تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) يتوقع ركود المخزونات المستهدفة بسبب العوامل النزولية لاحتمال التعرض للمخاطر، بما فيها المخاوف المتزايدة المترتبة على جائحة فيروس كورونا المستجد وتراجع الاستثمارات، فضلًا عن صب معظم الدول تركيزها على الأنظمة الصحية بدلًا من أمن الطاقة، ونتيجة لذلك يشير تقلص الطلب إلى أن معدل "الهدف" الأصلي مبالغ في تقديره.

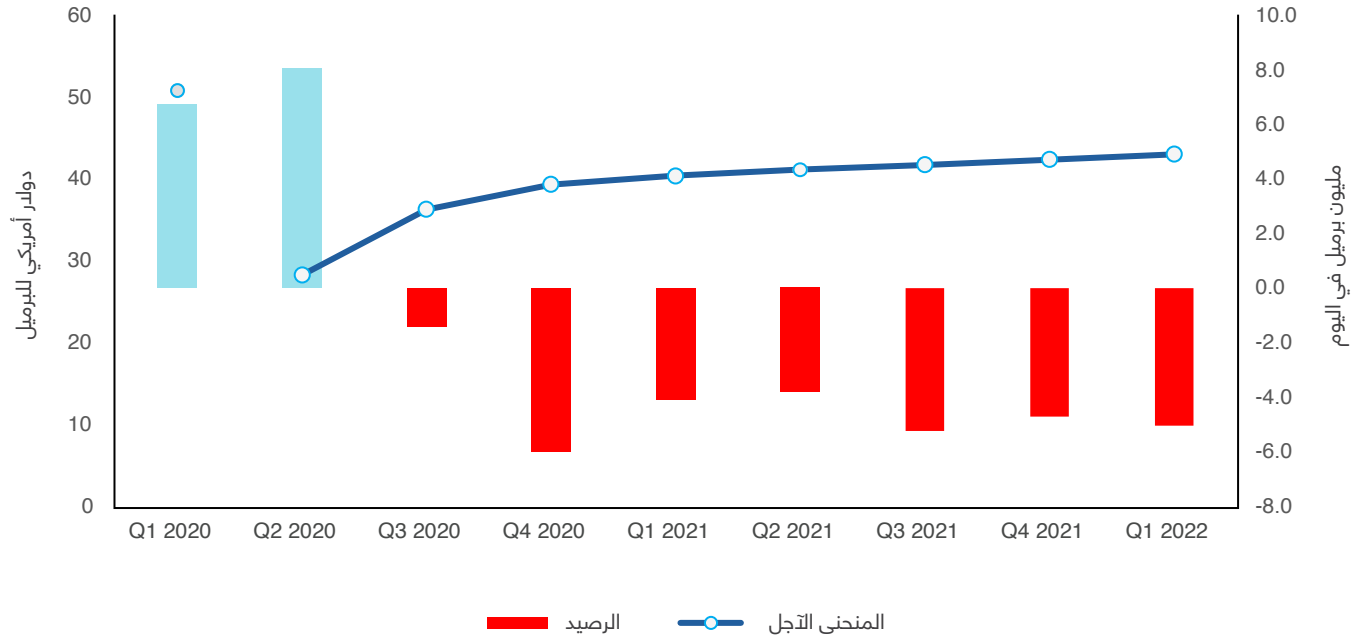
كذلك من المتوقع وفقًا لهذه التنبؤات أن تنمو المخزونات بشكل حاد في النصف الأول من عام 2020م، ولكن ينبغي أن تتقلص مع استشرافنا لعام 2021م. ونتوقع حاليًا أن تتجاوز مخزونات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المخزونات الفعلية لها في عام 2020م، وأن تخلق تحديات متصلة بالتخزين خلال النصف الأول من العام (على سبيل المثال: ناقلة نفط عائمة ضخمة وذات سعة تخزينية كبيرة [VLCC]). بينما تشير المخزونات المرتفعة إلى تراجع الأسعار والعكس صحيح. ونتيجة لذلك فإن تنبؤات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) تتوقع أن التخفيضات القوية لبعض الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين (أوبك بلس بلس) ستبدأ في إعادة توازن المخزونات، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بوتيرة بطيئة على مدى الأرباع الثمانية القادمة.



قواعد أسعار نفط برنت

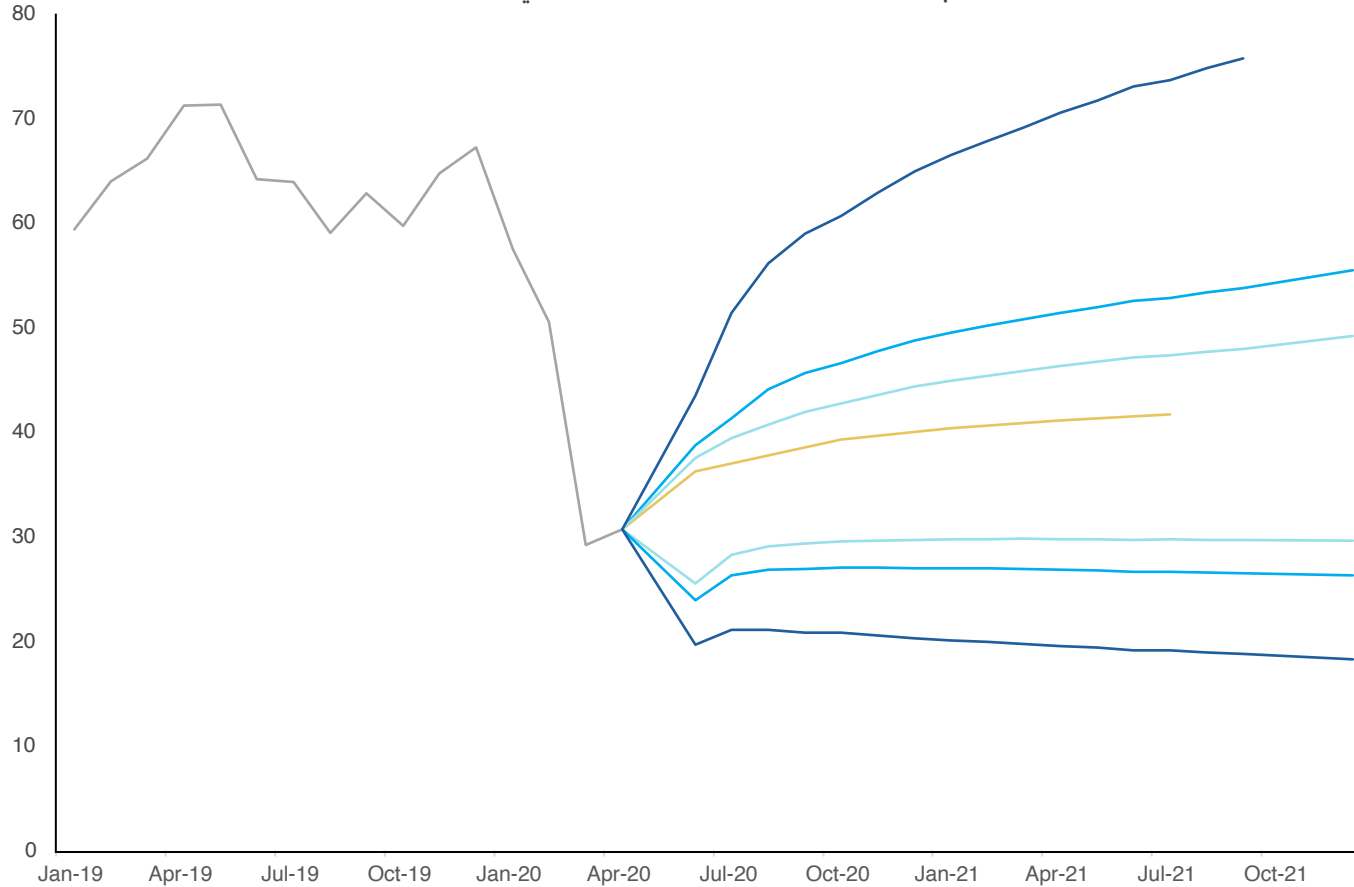
2021	2020		Q1 2022	Q4 2021	Q3 2021	Q2 2021	Q1 2021	Q4 2020	Q3 2020	Q2 2020	
49.09	39.13	بلومبيرغ			50.45	47.74	46.81	41.32	35.31	30.00	بلومبيرغ
63.50	56.82	اتجاهات الأسواق	65.00	59.00	66.00	64.50	64.50	61.66	58.00	57.60	اتجاهات الأسواق

تنبؤات كابسارك لأسواق النفط لخام برنت مقابل الأرصدة والمنحنى الآجل



قواعد الأسعار (المنحنيات الآجلة والمستقبلية)

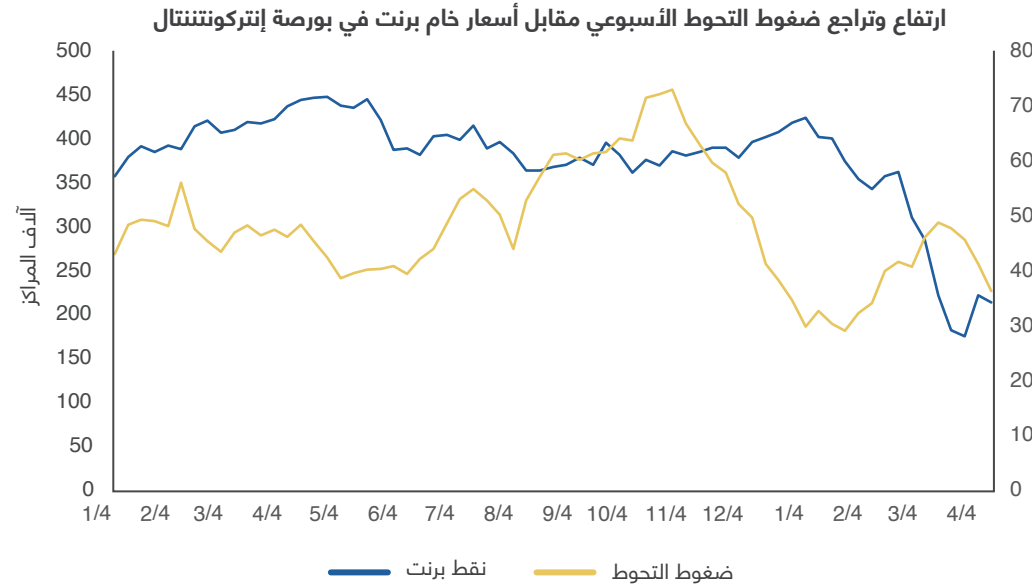
أسعار خام برنت وفترات الثقة 50% و68% و95% (دولار أمريكي / للبرميل)



— سعر التسليم الفوري لنفط برنت تسليم ظهر السفينة (دولار / للبرميل)
 — سعر العقود الآجلة لنفط برنت تسليم ظهر السفينة (دولار / للبرميل)
 — فترة الثقة الأدنى / الأعلى (50%)
 — فترة الثقة الأدنى / الأعلى (68%)
 — فترة الثقة الأدنى / الأعلى (95%)

يوضح الرسم البياني أدناه فترات الثقة المستمدة من معلومات سوق الخيارات لعقود الخيارات النقدية (عقود خيارات يتساوى فيها سعر التنفيذ مع السعر الجاري للأداة محل العقد).

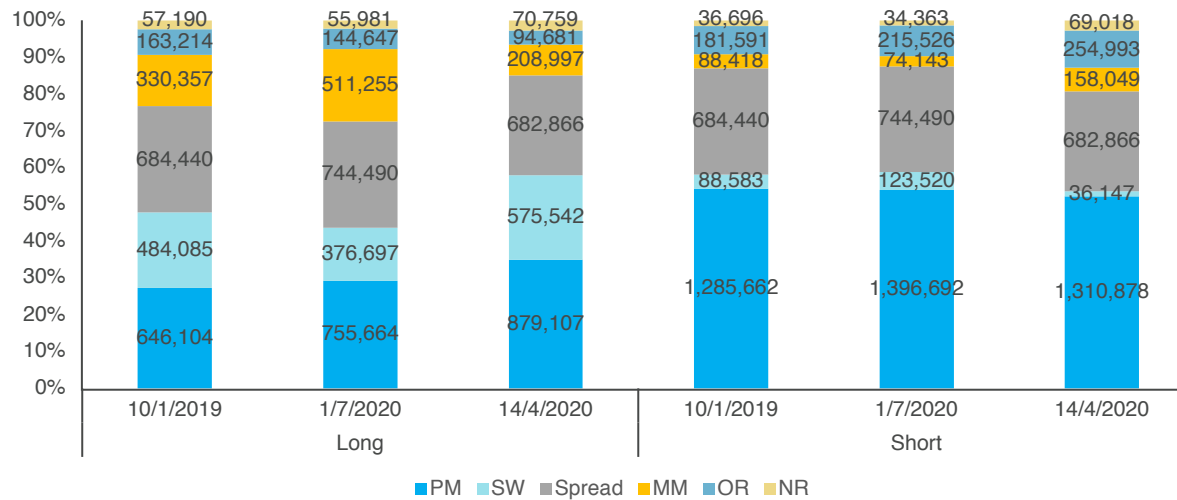
تمثل الرسوم البيانية الحدود المحسوبة بفترات الثقة بنسب تتفاوت ما بين 50% و68% و95% على التوالي.



قواعد أسعار المخزونات

ضغط التحوط (HP): يوضح الرسم البياني أدناه سعر التسوية لخام برنت مقابل ضغط التحوط، حيث يعتبر ضغط التحوط مقياساً للمراكز التجارية المالية القصيرة الصافية (المنتجون، والتجار، والمعالجات، والمستخدمون) بالنسبة إلى المراكز الطويلة الصافية للأموال المدارة، كما أنه يشير إلى وجود علاقة سلبية بين أسعار برنت وتحولات السوق. بينما تشير حقيقة استمرار ضغط التحوط في الانخفاض إلى أنّ الأسواق لا تزال غير مستقرة بسبب تخفيضات مجموعة العشرين وبعض الدول غير الأعضاء في المجموعة (أوبك بلس بلس)، وأن الأسعار قد تواجه ركوداً أو تستمر في التراجع.

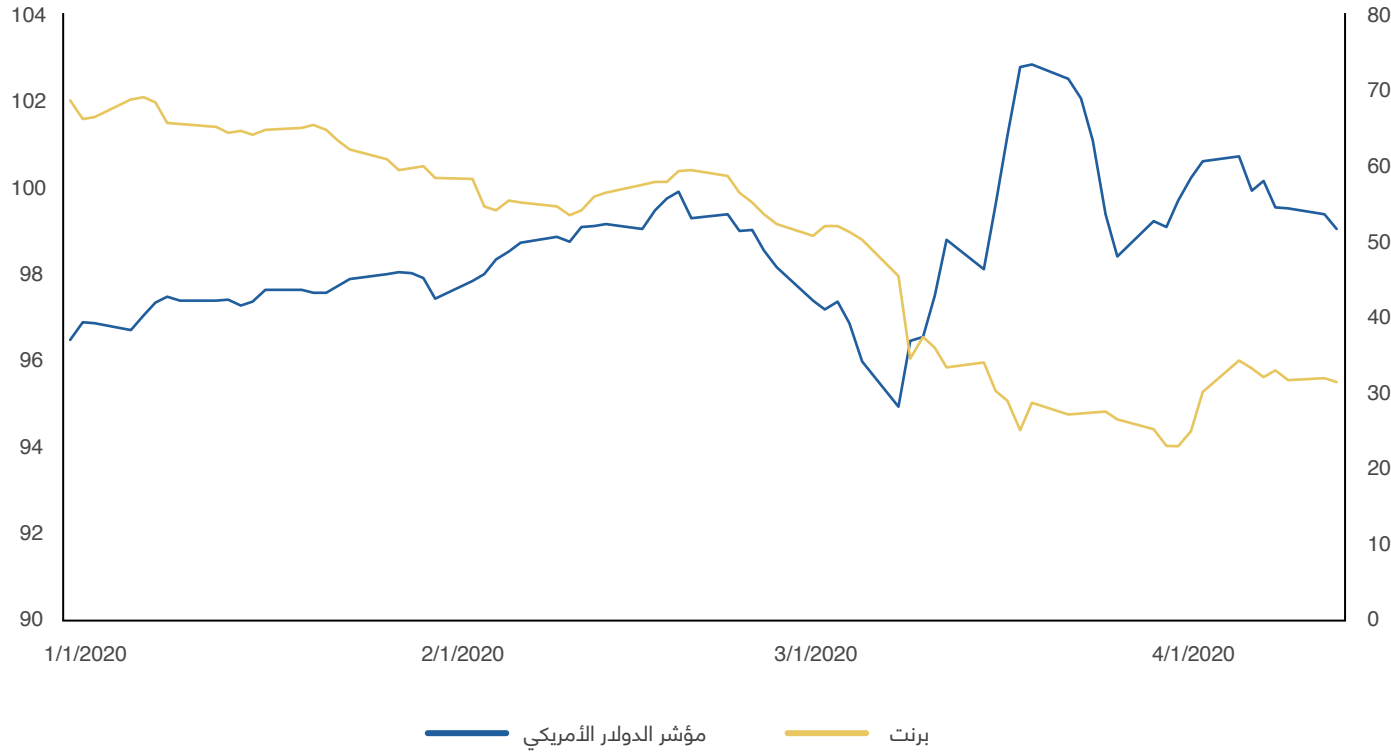
تصنيف أسهم المتداولين طويلة وقصيرة الأمد



تصنيف أسهم المتداولين: قام مديرو الأموال استناداً على بيانات تصنيف أسهم المتداولين بتخفيض مراكزهم طويلة الأمد بسبب بيئة أسعار النفط المنخفضة، بينما يتخذ المنتجون ووكلاء التبادل المزيد من المراكز طويلة الأمد لتغطية تكاليف الانخفاض في المراكز الطويلة، ورغم ذلك فإنّه من المتوقع ازدياد المراكز الطويلة لدى مديري الأموال تدريجياً بالتزامن مع ارتفاع الأسعار.

قواعد أسعار الأسواق

ارتفاع وانحسار المؤشر اليومي للدولار الأمريكي مقابل أسعار خام برنت وفقاً لبورصة إنتركونتيننتال



من غير المتوقع أن يرتفع الطلب على خام برنت بالتزامن مع استمرار تراجع مؤشر الدولار الأمريكي بسبب الركود الحالي، باستثناء البلدان التي تتعافى من جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، مثل الصين.

المصدر: بلومبيرغ، 14 أبريل عام 2020م.

كلمة العدد: دعونا نتفاعل بعالم ما بعد جائحة فيروس كورونا (COVID-19)

يتطلب التنبؤ بأسواق النفط معرفة كيفية تصرف العالم بصورة طبيعية، وهناك مجموعة كبيرة من التحديات تبرز عند إنتاج المنتجات، وتنقيتها، ونقلها، وبيعها بناءً على احتياجات المستهلكين والقدرة المالية. كما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى إجراء حسابات إحصائية لاحتمال حدوث اضطرابات، متضمنة التوترات الجيوسياسية. غير أنّ هذا السوق لا يعد سوقًا عاديًا؛ حيث يتجاوز مستوى التأثير على جانب الطلب حتى الآن الاضطرابات المعتادة، مما يجعل هذه الفترة التي نشهدها حدثًا مأسويًا غير متوقع، أو ما يطلق عليه حدثًا من أحداث "البجعة السوداء"³ وفقًا للنظرية التي تحمل اسم نظرية البجعة السوداء.

كذلك فإنّ لأحداث البجعة السوداء غير المحتملة -عند حدوثها- تأثيرات كبيرة ولا يمكن التنبؤ بها وتتبع أماكن حدوثها غير المتوقعة، بحيث يكون من السهل عمليًا الاستعداد والتأهب لها. وقد أعتقد بعض الأشخاص حتى عام 2008م -عندما كان الناتج المحلي الإجمالي -0.1% على أساس سنوي- بأنّ سوق الإسكان الأمريكي عرضة للانهياء، ناهيك عن تأثر بقية قطاعات الاقتصاد العالمي، وقد فكرت قلة من الناس في هذا الوباء المائل وأخذه على محمل الجد. وربما افترضنا جميعًا أنه خلال مائة عام منذ تفشي الإنفلونزا الإسبانية أن يحول تقدمنا في مجال الرعاية الصحية دون وقوع هذا النوع من الأحداث مجددًا، إلا أنّ هذا

لم يحدث. ومن المثير للاهتمام أن هذا الوباء لم يتسبب في الاستجابة نفسها التي أحدثها تفشي وباء الكوليرا عام 1895م؛ حيث أدى تفشي هذا الأخير إلى ارتفاع أسعار النفط الخام نظرًا لعدم تمكن العديد من موظفي صناعة النفط من مواصلة أعمالهم، فإذا كان هذا واقع الحال في عام 2020م، فربما لم تكن أوبك بحاجة إلى إجراء الخفض بل ستحاول زيادة الإنتاج بدلًا من ذلك.

لدينا الآن أسواق غير طبيعية مدفوعة بعوامل لا تتعلق بالأسعار ولا يمكن فهمها من خلال التحليل الاقتصادي التقليدي، وتشمل هذه العوامل المتعلقة بالسياسة مثل احتمالات الانتشار الفيروسي، والأطر الزمنية للحجر الصحي، والاستجابات الحكومية، وسلوك المستهلكين في أوقات التوتر، والقيود المادية على التخزين، والتأثير النهائي لفيروس كورونا المستجد (COVID-19) على الاقتصاد العالمي.

والجدير بالذكر أنّ المستهلكين والمنتجين لا يرغبون في شيء أفضل من العودة إلى عالم ما قبل فيروس كورونا المستجد (COVID-19) في أسرع وقت ممكن، وسيكون ذلك ممكن الحدوث فقط إذا استطعنا التأكد بدرجة معقولة من سلامتنا وسلامة أحبائنا، إلا أنّ هذه تظل مجرد أماني بعيدة عن واقع الحال الذي نعايشه الآن. ونتيجة لذلك فإنّه من المرجح أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي

المقدر بحوالي +3% في شهر يناير إلى -3%، وفقًا لصندوق النقد الدولي، وهذا سيكون أكبر انخفاض نشهده منذ أزمة الكساد الكبير.

حتى لو عدنا إلى عالم أقل تقييدًا، فقد لا تعود مجددًا بعض مصادر الطلب وسلاسل التوريد إلى حالها السابق وربما قد لا تتعافى أبدًا، ويتوقع صندوق النقد الدولي في الواقع ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة بنحو 8.3%، وذكرت محطة سي إن بي سي (CNBC) الاقتصادية في يوم 30 مارس أنّ "الاقتصاديين في مشروع منطقة سانت لويس الفيدرالية يتوقعون تخفيض إجمالي في التوظيف قدره 47 مليون، وهو ما سيترجم إلى معدل بطالة بنسبة 32.1%". ومن ناحية أخرى كان العمل من المنزل اتجاهًا متناميًا لسنوات، لذا قد تختار بعض الشركات التي تحاول تجربته الآن الاستمرار في أعمالها، وربما لا تبدو رحلات العمل ضرورية للغاية إذا أصبح عقد المؤتمرات عن طريق تقنية الفيديو أمرًا اعتياديًا، وقد تتحول بعض المؤتمرات إلى اجتماعات عبر الإنترنت، مما سيترجم إلى مكاسب كبيرة لصناعة التكنولوجيا وخسائر محتملة لصناعة النقل. ولعل هذه التغيرات تمثل التغيرات التي ستؤثر على عالم الأعمال وحده، بيد أنّ التأثيرات بعيدة المدى للجائحة ستؤثر على مجالات أخرى من حياة الناس يصعب توقعها.

³ نظرية البجعة السوداء هي نظرية تُشير إلى صعوبة التنبؤ بالأحداث المفاجئة، تقوم هذه النظرية على الفكرة السائدة بأن البجع كله أبيض أما وجود البجع الأسود فهو نادر ومفاجئ، وكان ذلك قبل اكتشاف البجع الأسود في أستراليا الغربية الذي كان حدثًا غير متوقع ومفاجئ. تنطبق هذه النظرية على الأحداث التاريخية التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها واحتمال وقوعها غير وارد بالنسبة لنا. فمعظم الناس لم يروا بجعًا أسودًا لذلك هم يعتقدون بعدم وجوده ولكنه موجود، وذلك لأن عقلا يعمل بطريقة بقعة الضوء حيث يركّز على أمور ويفعل عن أخرى.

كلمة العدد: دعونا نتفاعل بعالم ما بعد جائحة فيروس كورونا (COVID-19)

قد تخف حدة انتشار جائحة فيروس كورونا (COVID-19) في غضون بضعة أشهر -إذا كنا محظوظين كفاية- ولكن ربما تكون كيفية ممارستنا لحياتنا اليومية قد تغيرت بدرجة كبيرة، وقد ينخفض الطلب على النفط في المستقبل عندما ندرك على سبيل المثال أن بدائل السفر -فضلاً عن الاحتياجات الأخرى التي اعتدنا عليها- تعد كافية بالنسبة لنا، ومن المحتمل أيضاً أن تتأثر الاستثمارات في الطاقة المتجددة، مما سيؤدي إلى أوجه عدم اليقين الإضافية المحيطة بمزيج الطاقة المستقبلي.

كانت رسالتنا الأخيرة في تقرير الربع الأول من هذا العام: "إذا كانت هناك رسالة واحدة نبعثها لعام 2020م، فينبغي أن تكون رسالة ضرورة التعاون والتكامل بين مصادر الطاقة ومنتجها"، ويبدو أن هذا التصريح -بطريقة أو بأخرى- ما زال يحمل ذات المغزى الذي حملته في شهر يناير المنصرم.



الملحق

			2019	Q1	Q2	Q3	Q4	2020	Q1	Q2	Q3	Q4	2021	Q1	
Americas	OECD	United States	20.9	20.1	16.4	18.4	19.9	18.7	19.8	19.7	19.9	19.9	19.8	19.8	
		Canada	2.4	2.5	2.4	2.5	2.4	2.5	2.5	2.4	2.4	2.4	2.4	2.5	
		Mexico	2.0	1.9	1.7	1.8	1.9	1.8	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	
		Chile	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4
		Total	25.6	24.9	20.9	23.0	24.5	23.4	24.6	24.5	24.7	24.6	24.6	24.6	24.6
	Non-OECD	Argentina	0.7	0.7	0.6	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
		Brazil	3.1	3.1	2.9	3.1	3.2	3.1	3.1	3.1	3.1	3.2	3.2	3.2	3.1
		Venezuela	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
		RO Latin America	2.3	2.2	2.1	2.2	2.3	2.2	2.2	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3	2.3
		Total	6.4	6.3	5.9	6.3	6.5	6.2	6.3	6.3	6.4	6.5	6.5	6.4	6.4
Total Americas			32.1	31.2	26.8	29.3	31.0	29.6	30.9	30.9	31.2	31.1	31.0	30.9	
Europe	OECD	Germany	2.4	2.3	2.1	2.4	2.5	2.3	2.3	2.3	2.4	2.4	2.4	2.3	
		France	1.7	1.6	1.5	1.6	1.6	1.6	1.8	1.7	1.8	1.7	1.7	1.8	
		United Kingdom	1.6	1.6	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.6	1.6	1.6	1.6	1.6	
		Poland	0.7	0.7	0.6	0.7	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6
		Turkey	1.0	1.0	0.8	0.8	0.7	0.8	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8
		RO OECD Europe	7.1	5.9	5.9	6.9	7.2	6.5	6.5	6.5	6.5	6.6	6.6	6.5	6.6
	Total OECD Europe			14.5	12.9	12.4	13.8	14.2	13.3	13.4	13.4	13.9	13.8	13.6	13.6
Asia-Oceania	OECD	Australia	1.2	1.1	0.9	1.0	1.0	1.0	1.1	1.1	1.1	1.1	1.2	1.1	1.2
		Japan	3.7	3.8	3.2	3.4	3.8	3.5	4.1	3.4	3.6	4.0	3.8	4.2	
		Republic of Korea	2.5	2.5	2.1	2.3	2.5	2.4	2.6	2.4	2.5	2.7	2.5	2.7	
		New Zealand	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
		Total	7.6	7.6	6.4	6.8	7.5	7.1	7.9	7.0	7.3	8.0	7.6	8.3	
	Non-OECD	China	13.3	10.6	12.1	13.4	13.7	12.4	13.7	14.0	13.8	13.9	13.9	14.0	
		India	5.0	5.0	4.2	4.6	5.0	4.7	5.2	5.2	4.9	5.3	5.1	5.5	
		Indonesia	1.8	1.8	1.7	1.7	1.8	1.7	1.8	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	
		RO Asia	7.4	7.2	6.2	6.7	7.2	6.8	7.6	7.4	7.4	7.3	7.4	7.8	
		Total	27.5	24.6	24.2	26.4	27.6	25.7	28.3	28.4	28.0	28.3	28.3	29.2	
Total Asia			35.1	32.2	30.5	33.2	35.1	32.8	36.2	35.4	35.3	36.4	35.8	37.4	
Middle East	OECD	Israel	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	
	Non-OECD	Bahrain	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	
		Iraq*	0.9	0.9	0.8	1.0	0.9	0.9	0.7	0.7	0.8	0.8	0.7	0.8	
		Kuwait	0.4	0.3	0.3	0.5	0.4	0.4	0.3	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	
		Oman	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	
		Saudi Arabia	3.2	2.2	2.7	2.9	2.4	2.5	2.7	3.3	3.6	3.0	3.1	2.7	
		Qatar	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	
		UAE	0.9	0.9	0.8	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	0.9	
		Total GCC	5.8	4.6	4.9	5.8	5.1	5.1	5.0	5.7	6.2	5.4	5.6	5.1	
		Iran	1.9	1.8	1.4	1.4	1.9	1.6	1.9	1.9	1.8	1.8	1.8	2.0	
		RO Middle East	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	
		Total	8.3	6.9	6.8	7.7	7.5	7.2	7.3	8.1	8.6	7.8	7.9	7.6	
		Total Middle East			8.6	7.1	7.1	7.9	7.8	7.5	7.6	8.3	8.8	8.0	8.2
Africa	Non-OECD	Egypt	0.7	0.7	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6		
		South Africa	0.6	0.6	0.5	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.6		
		Other Africa	2.7	2.9	2.7	2.6	3.1	2.8	2.9	2.9	2.6	2.9	2.8	3.0	
	Total Africa			4.0	4.2	3.7	3.5	4.2	3.9	4.0	4.0	3.7	4.0	3.9	4.1
Eurasia	Non-OECD	Russia	3.7	3.6	3.0	3.5	3.7	3.5	3.6	3.6	3.9	3.8	3.7		
		RO Eurasia	2.1	1.9	2.1	2.3	2.2	2.1	1.8	2.0	2.2	2.1	2.0	1.9	
Total Eurasia			5.7	5.5	5.1	5.8	5.9	5.6	5.4	5.6	6.1	5.9	5.7	5.6	

	Q1 2020	Q2 2020	Q3 2020	Q4 2020	Q1 2021	Q2 2021	Q3 2021	Q4 2021	Q1 2022
Conventional	73.25	68.19	67.60	67.64	69.30	69.56	69.78	70.20	70.28
Extra heavy oil	3.90	3.58	3.52	3.55	3.65	3.74	3.79	3.90	3.97
Oil sands	2.90	2.53	2.58	2.65	2.81	2.93	3.00	3.04	3.05
Oil shale (kerogen)	0.02	0.02	0.02	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03	0.04
Other liquids	5.78	5.61	5.53	5.59	5.60	5.66	5.69	5.78	5.80
Tight liquids plays	11.23	9.91	8.17	8.18	7.81	9.83	9.66	9.66	9.54
Unconventional gas	2.95	2.80	2.64	2.57	2.49	2.53	2.49	2.50	2.50
Adjustment	-	-	-	(0.14)	2.07	-	-	-	-
Total	100.02	92.64	90.07	90.07	93.75	94.28	94.44	95.11	95.18
	Q1 2020	Q2 2020	Q3 2020	Q4 2020	Q1 2021	Q2 2021	Q3 2021	Q4 2021	Q1 2022
Algeria	1.02	0.82	0.86	0.86	0.91	0.91	0.92	0.93	0.94
Angola	1.36	1.19	1.25	1.25	1.28	1.26	1.24	1.23	1.22
Congo	0.30	0.25	0.27	0.27	0.27	0.28	0.28	0.28	0.28
Ecuador	0.54	0.52	0.51	0.50	0.49	0.48	0.47	0.46	0.46
Equatorial Guinea	0.12	0.10	0.10	0.11	0.11	0.11	0.11	0.11	0.09
Gabon	0.20	0.14	0.15	0.15	0.16	0.16	0.16	0.16	0.16
Iran	2.02	2.00	1.95	1.94	1.94	1.95	1.94	1.92	1.91
Iraq	4.56	3.63	3.80	3.80	3.94	4.02	4.14	4.14	4.14
Kuwait	2.71	2.29	2.30	2.30	2.38	2.42	2.47	2.50	2.50
Libya	0.35	0.63	0.64	0.68	0.73	0.79	0.80	0.80	0.79
Nigeria	1.73	1.50	1.50	1.50	1.55	1.58	1.58	1.58	1.58
Saudi Arabia	9.77	9.14	8.99	8.99	9.49	9.49	9.49	9.68	9.78
UAE	3.20	2.69	2.59	2.59	2.65	2.69	2.76	2.79	2.82
Venezuela	0.77	0.59	0.57	0.59	0.64	0.71	0.78	0.88	0.99
Oil field production	28.65	25.48	25.48	25.53	26.54	26.85	27.16	27.48	27.66
Other production	4.54	4.71	4.72	4.74	4.78	4.81	4.82	4.82	4.82
OPEC	33.18	30.19	30.20	30.28	31.32	31.66	31.98	32.30	32.48
	Q1 2020	Q2 2020	Q3 2020	Q4 2020	Q1 2021	Q2 2021	Q3 2021	Q4 2021	Q4 2022
Call on OPEC	33.10	30.83	25.78	33.81	34.94	35.02	36.56	36.33	35.59
OPEC	33.18	30.19	30.20	30.28	31.32	31.66	31.98	32.30	32.48
Non-OPEC	66.84	62.45	59.87	59.80	62.43	62.61	62.46	62.82	62.71
Total	100.02	92.64	90.07	90.07	93.75	94.28	94.44	95.11	95.18

عن المركز

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحوثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إخلاء مسؤولية

© حقوق النشر 2020 محفوظة لتقرير تنبؤات أسواق النفط مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك).

يعتمد هذا التقرير وأي معلومات أو بيانات أو مواد واردة فيه -التي يطلق عليها جميعاً اسم ("التقرير")- على النماذج والبيانات الخاصة بمركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك)، فضلاً عن آراء باحثي كابسارك، كما أن محتوى هذا التقرير مخصص للتوزيع على العامة. وتعتبر نتائج توقعات كابسارك لأسواق النفط (KOMO) سلسلة نسبياً بحسب التصميم، ومن المرجح أن تكون التغييرات الفعلية في جاني العرض والطلب أكثر تقلباً، حيث قد تنشأ بعض عوامل الضغوط الجيوسياسية إضافة للعوامل الأخرى في غضون لحظات، مما يجعل عملية التنبؤ بالحوادث العفوية أمراً بالغ الصعوبة. غير أن مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) لا يلتزم بتقديم أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء صريحة أو ضمنية-، ولا يتحمل المركز تبعاً لذلك أي مسؤولية قانونية -سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة- أو مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو أي إجراءات يتم اتخاذها بناءً على هذا التقرير، أو استفادة تنجم عن استخدام أي معلومات واردة في هذه التقرير، كما أن هذا التقرير لا يتضمن أي محتوى قد يشكل أو ينبغي تضمينه على أنه يشكل نصيحة أو توصية لتبني أي استراتيجيات أو خيارات استثمارية معينة.

إننا نستخدم في العادة توقعات الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بصندوق النقد الدولي، ورغم ذلك ونظراً للتوقيت الذي تصدر فيه هذه المطبوعة، فقد استخدمنا بيانات توقعات الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بمؤسسة أكسفورد للتنبؤ الاقتصادي بدلاً من بيانات صندوق النقد الدولي، كما قمنا بتعديل الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعديد من الدول بناءً على تحليلاتها الخاصة.

استخدم في إعداد هذا التقرير المعلومات المتاحة اعتباراً من شهر أبريل 2020م.





www.kapsarc.org